جـــــامعـة 8 مـــــــاي 1945
-قـــــالمـــــة-
كليـــة العلوم الاقتصاديـــة والتجاريـــة وعلوم التسييـــر
قســـم العلـــوم الاقتصاديـــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

دورهيئات الدعم والمرافقة في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة-

من إعداد الطالبتين:

- أمل بوخروبة
- يسرى يخلف

تحت إشراف الأستاذ:

د/ أسماء خليل

السنة الجامعية 2023/2022

جـامعة 8 مــاي 1945

-قــالمــة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم العلـوم الاقتصاديـة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

دورهيئات الدعم والمر افقة في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة -

من إعداد الطالبتين:

- أمل بوخروبة
- يسرى يخلف

إشراف الأستاذ:

د/خليل أسماء

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

" يقول الله تعالى" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه"

الشكر أول وأخير لله تعالى الذي أمدنا بالصبر و العافية لإنجاز هذا المشروع،

فإذا كنا في هذه اللحظة قد وفقنا الله تعالى إلى إنجاز هذا العمل فإننا ندعوه جل وعلى أن يحفظ لنا والدينا الذين علمونا و سهروا من أجلنا.

و إذا كان من يستحق الشكر والتقدير فهي الأستاذة خليل أسماء لما قامت به من جهد إرشاد طيلة مدة الإنجاز،كما نشكر كل أساتذة العلوم الإقتصادية

الشكر والتقدير للأساتذة الذين أشرفو علينا لمناقشة هذه لمذكرة

لا يفوتنا أن نشكر كل موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ولاية قالمة

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

الإهداء

الحمد لله و الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة إلى الوالدين الكريمين حفضهما الله وأدامهما نورا لدربي

إلى إخوتي زين الدين وهاجر

إلى رفيقات دربي وإلى رفيقاتي المشوار اللاتي قاسمني لحظاته: فريال، هند،فاطمة

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي.

أمل

الإهداء

ربي لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

الحمد لله والشكر والفضل إلا لله وما توفيقنا إلا بالله.

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى :

من لا ترقى لوصف عطفهما وعطائهما قوامين الفكر وزخرفة الكلمات....

"الوالدين الكريمين" حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى إخوتي" حمزة، عبد الصمد، أمال، ياسمينة، شيماء".

وإلى أختي" عزيزة" رحمها الله وأدخلها فسيح جناته.

و إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو طريق النجاح، صديقاتي ورفقاء الدرب (منال، ليليا، بسمة،نجاة ونسرين) .

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

يسرى

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	I-II
قائمة الجداول	III.
قائمة الأشكال	IV.
قائمة الملاحق	V.
قائمة المختصرات	VI.
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرافقة	**13-42**
تمهيد	**13**
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**14**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**14**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**18**
المطلب الثالث: أنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**20**
المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر التي تواجهها.	**24**
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**24**
المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**25**
المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**27**
المبحث الثالث: ماهية المرافقة	**31**
المطلب الأول: تعريف المرافقة و أسباب اللجوء إلى المرافقة.	**32**
:المطلب الثاني: مكونات و أشكال المرافقة	**35**
المطلب الثالث آليات و برامج المرافقة المقاولاتية	**38**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني: هيئات ووكالات الدعم والمرافقة ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**44-62**
تمهيد	**44**
المبحث الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**45**
المطلب الأول تعريف ونشأة الوكالة	**45**
المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وشروط تأهيلها :	**46**
المطلب الثالث: صيغ التمويل والمشاريع الممولة	**47**
المبحث الثاني:الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANGEM	**52**

قائمة المحتويات

المطلب الأول: نشأة الوكالة ، أهافها و مهامها.	**52**
المطلب الثاني: شروط التأهيل والامتيازات الجبائية:	**53**
المطلب الثالث: صيغ التمويل وتوزيع القروض الممنوحة	**54**
المبحث الثالث: الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة C NAC	**58**
المطلب الأول: تعريف ونشأة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة	**58**
المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمجالات التي يهتم بها.	**59**
المطلب الثالث: إنجازات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**61**
الخلاصة	**62**
الفصل الثالث دراسة تطبيقيه حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة-	**92-65**
تمهيد	**65**
المبحث الأول تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة-	**66**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**66**
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**66**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**67**
المبحث الثاني: أساليب المر افقة وتمويل المؤسسات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**70**
المطلب الأول: شروط التأهيل والإعانات المقدمة من طرف الوكالة.	**70**
المطلب الثاني: الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة	**71**
المطلب الثالث: مراحل إنشاء المؤسسة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**73**
المطلب الرابع: الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**76**
المبحث الثالث: تقديم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**78**
المطلب الأول: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة-قالمة-	**78**
المطلب الثاني: حصيلة مناصب الشغل المستخدمة من طرف الوكالة-قالمة-	**80**
المطلب الثالث: عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل والجنس	**82**
المطلب الرابع: عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي والعمر	**89**
خلاصة الفصل	**92**
الخاتمة العامة	**96-94**
قائمة المراجع.	**104-98**
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
.2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	21
.3	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني	22
.4	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	47
.5	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	48
.6	التمويل الذاتي	48
.7	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة منذ نشأة الوكالة إلى غاية (31-12-2021)	50
.8	المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط	51
.9	التمويل المختلط	54
.10	التمويل الثلاثي	54
.11	التمويل بالموارد الأولية	54
.12	أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى ANGEM	55
.13	القروض الممنوحة حسب الجنس	56
.14	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي	57
.15	هيكل التركيبة المالية لمشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	59
.16	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس(CNAC)	61
.17	تطور المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة	78
.18	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من (1-1-2010_ 31-12-2020	81
.19	توزيع عدد المشاريع الممولة حسب طبيعة التمويل خلال الفترة بداية(2010-2020)	83
.20	تطور حصيلة المشاريع المقدمة من طرف الوكالة حسب أنماط التمويل	84
.21	حصيلة المشاريع المقدمة من طرف الوكالة حسب مراحل التمويل	86
.22	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس	88
.23	توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي منذ بداية 2008 إلى غاية 31-12-2020	89
.24	المشاريع الممولة حسب العمر	91

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	خصائص المرافقة المقاولاتية	33
.2	نسب توزيع المشاريع الممولة	49
.3	توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط	56
.4	نسبة تمويل الذكور والإناث حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية منذ الإنشاء الى 31-12-من2021	62
.5	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة-	68
.6	مدة تسديد القروض	70
.7	النشاطات المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	79
.8	توفير مناصب الشغل حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة-منذ بداية 2010 إلى نهاية ديسمبر 2020.	82
.9	تطور المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل	85
.10	تطور المشاريع الممولة حسب مراحل المشروع	87
.11	نسبة تمويل المشاريع حسب الجنس	88
.12	نسبة تمويل المشاريع حسب المستوى التعليمي	90

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
Financés par secteur d'activité année (2010-2020)	01
Dossiers finances par type de financement(du 01-01-2010 Au 31-12-2020)	02
Dossiers finances par étape "creation, extension"(du 01-01-2010 Au 31-12-2020)	03
Projet financeés par sexe (du 01-01-2010 Au 31-12-2020)	04
Projet financeés par nivau (du 01-01-2008 Au 31-12-2020)	05
Financement par tranche d'age (du 01-01-2008 Au 31-12-2020)	06

قائمة المختصرات	اللغة الفرنسية	اللغة العربية
ansej	Agence Nationale pour l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat.	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
angem	L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
cnac	Caisse nationale d'assurance chômage	الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

المقدمة

1. تمهيد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لأي دولة لمساهمتها في التخفيف من البطالة والرفع من مستوى معيشة الأفراد، حيث أصبح يعتمد عليها بشكل كبير في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواءا كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي، ورغم الأهمية الاستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية إلا أنها مازالت تواجه العديد من المشاكل أبرزها خاصة مشكل التمويل، كما أنها لا تزال في الجزائر لم تحظى بالمكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني ومع زيادة حدة المنافسة بات من الضروري الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات وإيجاد السبل الكفيلة لدعمها وترقيتها، ومن بين أهم الأساليب المنتهجة المرافقة المقاولاتية والتي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع والجزائر كغيرها من الدول ادركت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية فقامت بإنشاء واستحداث العديد من الأجهزة والآليات لتمويلها ومرافقتها لتساهم في دعمها وترقيتها ومنها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني لتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تعد أحد هيئات الدعم والمرافقة لتشجيع صغار المستثمرين على الاستثمار.

2. الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغرة والمتوسطة وكيف تساهم وكالة قالمة في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3. الاسئلة الفرعية:

يندرج تحت التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم المرافقة المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ماهي آليات وبرامج التي يتحصل عليها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموضوعة من قبل الحكومة الجزائرية ؟
- ماهو دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة؟
- ماهي أشكال الدعم التي تتحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قيل الآليات التي وضعتها الحكومة الجزائرية؟

4. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة ومعالجة إشكالية البحث كان لا بد من الاعتماد على مجموعة من الفرضيات المتمثلة في:

- للمرافقة المقاولاتية دور كبير في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بذلت الجزائر خاصة في الفترات الأخيرة مجهودات كبيرة من أجل دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضعت العديد من البرامج لدعمها.
- هناك العديد من برامج والآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعضها متخصص في توفير فرص العمل، وبعضها متخصص في توفير المعلومات وتنمية المهارات.

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في رفع عجلة التنمية ومعالجة الكثير من المشكلات التي تؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم برامج المرافقة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة.

5. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المعالج له، حيث تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المرافقة المقاولاتية بالإهتمام الكبير من دول العالم، نظرا لدورها الفعال في دعم القطاع الإقتصادي و فد أولت الحكومة الجزائرية إهتماما خاصا بها لاعتبارها الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني ومساهماتها في حل مشاكل التمويل والتخفيض من مشكلة البطالة وذلك من خلال مجموعة من برامج وآليات المرافقة المقاولاتية.

6. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة غلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- معرفة الدور الذي تلعبه المرافقة المقاولاتية في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم ميزاتها ودورها في إدماج البطالين .
- التعرف على طرق التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- إبراز الدور الذي تقوم بيه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إمتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.
- تسليط الضوء على هيئات الدعم والتمويل التي وضعت من طرف الدولة الجزائرية.

7. أسباب إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع من أهمها:

- تماشي موضوع البحث مع طبيعة التخصص الذي ندرسه إقتصاد وتسيير المؤسسات
- زيادة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية.
- الإهتمام بموضوع المقاولاتية من قبل الباحثين والإقتصاديين في جميع دول سواءا كانت المتقدمة أو النامية في ضل التحولات الإقتصادية.
- معرفة دور هيئات وبرامج المرافقة المقاولاتية في تذليل الصعوبات خاصة المتعلقة بالتمويل .

8. حدود الدراسة

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة تم تحديد مجال البحث العلمي فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** إختصرت الحدود المكانية التي تم إختيارها للقيام بالبحث الميداني على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة قالمة.

- **الحدود الزمانية**: تمت الدراسة الميدانية للبحث وعرض سيرة الوكالة والإحصائيات خلال الفترة الممتدة من (2008-2020)

9. منهج البحث:

و للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع طبيعة الموضوع والذي يستدعي جمع المعلومات وتحليلها لتسهيل عملية الوصف الدقيق لإحتياجات الموضوع، واستخدمناه لتحليل المعلومات والإحصائيات المقدمة، وكذلك ربط الجانب النظري بالواقع العملي.

كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة، والذي يتضمن إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الوكالة الولائية قالمة ، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول الوكالة وتحليلها بغرض استنباط التغييرات والوصول إلى نتائج دقيقة.

10. أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف البحث وإختبار فرضيات البحث، تم في عملية جمع البيانات والمعلومات الاعتماد على العناصر التالية:

- المراجع باللغة العربية والأجنبية من الكتب، المجلات، المقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة.
- مختلف القوانين و التشريعات.
- مختلف الإحصائيات التي تخص الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

11. الدراسات السابقة

نظرا لحداثة موضوع المقاولاتية واهتمام الباحثين في هذا المجال، وجدنا أن عدد الدراسات السابقة محدودة إلى حد ما، ويمكن عرض بعض الدراسات كما يلي:

- دراسة محمد غوجيل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، لسنة 2015-2016 بعنوان دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية، الإقتصادية والتشريعية وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية للتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي. اشتملت عينة الدراسة على (118) فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة في كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة ووادي سوف خلال الفترة الممتدة بين جوان وسبتمبر 2015، حيث تم توزيع استبيان يشمل مجموعة من المحاور، ثلاثة محاور تعبر عن سياسات المقاولاتية هي جوانب الدعم الثقافية والاجتماعية، الإقتصادية والتشريعية، وهيئات دعم المقاولاتية، ومحاور تعبر عن البروز المقاولاتي هي الجوانب الشخصية، التوجه والنجاح المقاولاتي، حيث بلغ معامل الثبات ألفا كرومباخ(0.932). أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي، كما أظهرت نتائج التحليل عدم فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة في أداء دورها المطلوب، وقد تم تأكيد تلك النتائج بإستخدام نموذج الانحدار المتعدد الذي توصلوا من خلاله إلى أهم توصيات البحث وهو أن تطور دعم المقاولاتية في الجزائر يجب أن يرتكز على سياسة شاملة يشترك فيها

جميع الفاعلين تقوم أساسا على تطوير ثقافة المقاولاتية من خلال مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم، ووسائل الإعلام، ثم توفير بيئة أعمال شفافة ومشجعة على التوجه والنجاح المقاولات.

- دراسة أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق- دراسة حالة ANSEJ ,ANGEM,C NAC لولاية باتنة-محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العامة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة باتنة 2016-2017، هدفت الدراسة الدراسة الى تحليل مدى نجاح برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المرتبطة ببرامج التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية باتنة، بالإضافة الى الأرقام المقدمة من طرف حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة. وخلصت الدراسة الى الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الأليات في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الا أن عدم التجانس وغياب التكامل فيما بينها يحد من تحقيقها لأهدافها التنموية، هذا مايستدعي تفعيل هذه الهيئات من خلال سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، تقوم أساسا على تطوير الثقافة المقاولاتية، بتسخير مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى راسها نظام التعليم ووسائل الإعلام، وتحفيز الفاعلين الإقتصاديين على المساعدة على إنجاحه.
- دراسة شادلي نجاة، دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توجيه المبادرات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف،2019-2020 ،هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جهود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توجيه المبادرات المقاولاتية المحلية النشطة نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعكس مدى فعالية سياسة دعم المقاولاتية المستدامة في الجزائر، باعتبارها واحدة من أهم أجهزة الدعم مقارنة مع الفئة العمرية التي تتبناها وكذا الإمتيازات التي تمنحها. عرفت الوكالة نقلة نوعية في إستراتيجيتها المتبعة، بإدراكها أن إدماج المؤسسات المصغرة ضمن مسار التنمية المستدامة يتطلب توضيح البعد الإقتصادي للمحيط الإقليمي وتشخيص النشاطات ذات العلاقة بالموارد التي تتو فر عليها كل منطقة، وتحويلها إلى فرص إستثمارية ذات قيمة مضافة عالية، كمرجع لتوجيه أصحاب المشاريع نحو إبتكارات إجتماعية وإقتصادية تساهم في تحسين تدريجي في نوعية الحياة .توصلت الدراسة إلى ضعف مسامية المؤسسات المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، في تحقيق التنمية المستدامة، كونها أنشطة مكررة والنفع منها محدود، تم إحداثها بصورة رئيسية في قطاعات تتميز بإنخفاض مستوى الحواجز عند دخولها وبمحدودية متطلباتها. وعليه، على مثل هذه الأجهزة التركيز على المشاريع المقاولاتية الأكثر حيوية وإبتكارية والتي تكتسي أمية مركزية في تحقيق الإستدامة، تطوير قدرة الشباب المبادر في مجال المقاولاتية والإستثمار في كل ما من شأنه أن ينمي بيئة مناسبة لإحتضان المبادرة المقاولاتية ويساهم في دعم وتوجيه المقاولين الجدد لزيادة فرص نجاحه.

تشترك الدراسات المذكورة أعلاه مع دراستنا في عدة محاور ، كما أنها أيضا تتفق مع دراستنا في كثير من الجوانب سواءا عن المقاولة، أو عن المرافقة المقاولاتية أو عن واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر، كما أنها تختلف في عدة جوانب في الجانب التطبيقي فدراسة محمد غوجيل اعتمدت في الجانب التطبيقي على الإستبيان ودراستنا اعتمدت على الجانب التحليلي لمختلف الإحصائيات، في حين الفرق بين دراستنا ودراسة أمال بعيط وشادلي نجاة أننا حاولنا التركيز على التوجهات الجديدة

والمستحدثة في مجال المرافقة المقاولاتية بالإضافة إلى تقديم إحصائيات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية قالمة.

12. صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا صعوبات وعراقيل أثناء إنجازنا لهذا العمل خاصة عدم رغبة العمال بالمؤسسة محل الدراسة لإستقبالنا، إلى الجانب صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات التي تخص الجانب التطبيقي من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بقالمة.

13. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وهي كالآتي:

تم التطرق إلى الفصل الأول والمعنون بالإطار النظري والمفاهيمي للمقاولاتية، الذي عرضنا فيه في المبحث الأول مدخل للمقاولاتية، المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية، وفي المبحث الثالث المرافقة المقاولاتية مراحلها وألياتها وبرامجها.

أما الفصل الثاني تحت عنوان آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطرقنا في المبحث الأول مدخل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في المبحث الثاني مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر التي تواجهه، والمبحث الثالث تناولنا هيئات ووكالات الدعم و المرافقة و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الأخير بعنوان دراسة تطبيقية حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الولائية –قالمة- فخصص لدراسة الجانب التطبيقي الذي تضمن في المبحث الأول تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- أما المبحث الثاني قمنا بتقديم أساليب المرافقة المقاولاتية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل إنشائها، وفي الأخير قمنا بتقديم حصيلة الإنجازات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الفصل الأول:

مدخل حول المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والمرافقة

تمهيد:

مما لاشك فيه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت محل اهتمام العديد من الدول نظرا للمميزات والخصائص التي تنفرد بها حيث اعتبرت حجر الزاوية في بعض الأحيان، نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ومع زيادة حدة المنافسة أصبح من الضروري الاهتمام بها أكثر و إيجاد السبل الكفيلة لدعمها و هو ما أدى إلى زيادة الوعي بأهمية المرافقة والتي تسعى من خلالها إلى تذليل الصعوبات التي تواجهها، وعليه جاء هذا الفصل لإبراز أهم المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرافقة ودورها في ترقيتها و قد تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر التي تواجهها.

المبحث الثالث: ماهية المرافقة

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنها أصبحت البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، وهناك العديد من المشاكل التي لا تزال تواجهها منها خاصة من ناحية تمويلها، سنحاول تقديم نظرة عامة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها أهدافها، أشكالها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك صعوبة في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن استخدامه في جميع الدول، لذلك وضع عدة معايير المستخدمة في تعريفها وهذا ما نتطرق له في هذا المطلب.

1. المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مع تأكيد معظم الدراسات على عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يطبق في جميع مناطق العالم وعلى جميع القطاعات والنشاطات وفي جميع الظروف، إلا أن هناك عددا من المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أهمها ما يلي:[1]

1.1 المعايير الكمية: تعتبر من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

وسيتم فيما يلي تناول بعض المعايير:

1.1.1 معيار عدد العمال: وهو من المؤشرات التي تتميز بسهولة الاستخدام والاستقرار النسبي، وعلى الرغم من سهولة الاستخدام إلا أنه يعتقد بضرورة توخي الحذر في استخدامه، حيث أن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى سوء تصنيف من قبل المؤسسات، في هذا الصدد أساسا تعتبر المؤسسات كثيفة العمالة مؤسسات كبيرة تعوض عن كثافة اليد العاملة هذه بكثافة رأس المال والتقنية، وعوامل أخرى يجب مراعاتها عند استخدام هذا المعيار، مثل ظاهرة عدم التصريح عن الموظفين، وحقيقة أن الأسرة الأعضاء في وحدات أخرى عند التوظيف، العمل في شركة عائلية.

2.1.1 معيار رأس المال: يعتبر من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع، نظرا لكونه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم مشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله 600 ألف دولار تقريبا، وعلى مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفليبين. الهند، كوريا،

[1] أحمد رحموني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**"، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011،ص 15.

باكستان فإن مدى رأسمال المشروع الصغير قد يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، وكنموذج للدول المتقدمة فإنه يقدر بحوالي 700 ألف دولار.[1]

3.1.1 معيار معدل رأس المال: بإعتبار أن المعيارين السابقين وجهت لهما انتقادات، حيث أن إستخدام كل منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فعدد قليل من العمال في المؤسسة لا يعني أن حجمها صغير، إذ أن من المحتمل أن يكون رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا مما يتم تصنيفها كمؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة، وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال .

إذا معيار الجمع بين العمالة ورأس المال من خلال هذا المعيار يتم الجمع بين المعيارين السابقين في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يعطينا الكمية الإضافية إلى رأس المال لتوظيف العمال، عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في قطاع الخدمات والتجارة ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي.[2]

4.1.1 معيار حجم المبيعات: يعتبر هذا المعيار من المعايير الأكثر استخداما، في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويعتبر مؤشرا ذو مصداقية لمستوى نشاط المؤسسة وقدرتها على التنافس، يجب استخدام هذا المعيار مع معيار آخر وذلك راجع لكون هذا الأخير يتطلب تعديلات مستمرة وفقا لتغيير الأسعار ومعدلات التضخم.[3]

2.1 المعايير النوعية: وهي المعايير التي تعتمد على الخصائص والصفات النوعية للمشروعات ومن أهم هذه المعايير النوعية نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة كون الإنتاج محليا أي مدى إسهام المشروع في السوق من خلال الإنتاج ومن بين هذه المعايير:

1.2.1 معيار الملكية أو الشكل القانوني: حيث يكون الشكل القانوني للمشروع هو المعيار كونه صغيرا أو كبيرا من خلال كونه فرديا وغير تابع لمؤسسة كبرى أو كونه ملكية عامة كالمؤسسات الخيرية والتابعة للمؤسسات البلدية أو كونها مختلطة بين الشكلين.[4]

2.2.1معيار التكنولوجية المستخدمة: يعتمد هذا المعيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية التي يقوم بها المشروع، ويتناسب هذا المعيار مع بعض المشروعات الصغيرة ولكنه لا يتناسب مع الجزء الأكبر فيها باعتبار أن المشروعات الصغيرة مشروعات كثيفة العمل، ويعاب على هذا المعيار تعدد الأنماط التكنولوجية التي يمكن الاعتماد عليها في العملية الإنتاجية الواحدة، وبالتالي تختلف قيمة رأس المال

---

[1] نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان،2007، ص 30.

[2] شهرزاد برجي، "**إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، قسم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر، 2012 ، ص 23 .

[3] مسعود دراوسي، آدم بن مسعود، "**الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية-خلال الفترة(2011-2012)**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد6، المجلد 3، جامعة البليدة2، الجزائر ،2012،ص 242.

[4] عبد الرحمان إبراهيم ،الشيخ الغيصة، "**دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق و مصر**"، الطبعة الأولى، المركز الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية، والإقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص 24.

المستثمر والعمالة المستخدمة في المشروع تبعا لمصدر التكنولوجيا المستخدمة، فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي إلى تخفيض العمالة .[1]

3.2.1 **معايير وظيفية في حالة عدم كفاية المعايير الكمية والترجيحية أو المركبة:** وتستخدم معايير أخرى وظيفية لتضيف قدرات المشروعات الصغيرة مقارنة بالمتوسطة والكبيرة ومنها: أن يكون المالك هو المدير غالبا وانخفاض القدرات الإدارية والاتصال الوثيق بالعملاء والموردين وصعوبة الاستفادة من سوق رأس المال والحصول على ائتمان .[2]

جدول (1): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	9-1	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	49-10	لا يتجاوز 400 مليون	لا تتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	250-50	4-1 ملايير	200 مليون-1 مليار.

المصدر: فاطمة بودرة ،" **فعالية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ،العدد 1 المجلد02 ، المركز الجامعي ،الجزائر ، 2022 ، ص120

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إختلف الكتاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم الحجم وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال:

- تحديد عدد العاملين
- قيمة الموجودات
- حجم المبيعات

ويمكن تعريف المؤسسة الصغيرة: "بأنها ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية".[3]

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو UNIDO المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 -50 عاملا .[1]

[1] سمير عبد الحميد عريقات، **"المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة"** ، القاهرة، مصر، 2004، ص 11 .

[2] المنضمة العربية للتنمية الإدارية أعمال مؤتمرات، "**تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** "، القاهرة. مصر، 2007، ص 10.

[3] ماجدة لعطية ، "**إدارة المشروعات الصغيرة** "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 19.

كما عرفتها إدارة الأعمال الصغيرة Small business management(SBM) أنها "المؤسسات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل أي أنها تتصف بالاستقلالية كما أنها تتصف بالتفرد والتميز.[2]

وقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر علم الاقتصاد على أنها :"استثمار يوجه لإنتاج محدد لتحقيق عائد ربح لصاحبه وعائد نفعي على المجتمع، ويتميز بانخفاض حجم رأسمال المستثمر، والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة .[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مشاريع يديرها مالك واحد، تتصف بالاستقلالية والتميز يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عامل.

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خصائص تميزها عن المؤسسات الأخرى، وهي كما يلي :[4]

- صاحب المؤسسة هو رئيسها، المسؤول عن العمليات الإدارية والفنية، وهي خاصية غالبة على هذه المشروعات لأنها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان؛
- نظرا لانخفاض مدخرات المستثمرين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتم تقليل المبلغ المطلق لرأسمال المطلوب لإنشاء مؤسسة صغيرة؛
- يساعد الاعتماد على المصادر الأولية المحلية، في تقليل الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض مستويات معامل رأس المال / العامل؛
- سهلة البدء وتتميز المشاريع الصغيرة برأس المال المنخفض المطلوب للبدء، لذلك يلزم الحصول على قروض صغيرة.
- مرنة لأن معظم الأقسام تتركز في الرئيس وحده، لذلك لديها سياسات وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.
- عادة ما يكون شكله القانوني منفصلا أو مشتركا؛
- تستعمل التقنية المناسبة والبسيطة؛
- استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها؛
- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون ذاتية.[5]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **"بيئة تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 29.

[2] مصطفى يوسف كافي، "**إدارة حاضنات الأعمال للمشايع الصغيرة** "، الطبعة الأولى، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 37.

[3] محمد هيكل، **"مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 19.

[4] عزت خيرت يوسف، "**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة –تصميم مشروعات التنمية - جدوى المشروع**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص ص 8-9.

[5] مروة أحمد، نسيم برهم ،"**الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**" ، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2010 ،ص ص 96-97 .

- توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل جديدة أكثر من الشركات الكبيرة، تظهر جميع الدراسات في البلدان المتقدمة الدور المهم الذي تلعبه الشركات الصغيرة من حيث التوظيف.
- سهولة الانتشار والتأسيس تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المنخفض وسهولة التأسيس، بالإضافة إلى أن الوقت اللازم لإعداد دراسات التأسيس (بما في ذلك دراسات الجدوى) قصير أيضا، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات وانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض المصروفات الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية.
- سهولة الإدارة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها سهلة الإدارة والقيادة والتوجيه، وتحديد الأهداف بوضوح، وتوجيه الموظفين لمحاولة تحقيقها بأفضل طريقة ممكنة، مع وجود مبادئ وسياسات بسيطة لإدارة أعمال المشروع، وسهولة إقناع موظفيهم وعملائهم.
- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام تكنولوجيا بسيطة جدا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ويعتبر هذا أكثر ملائمة لطبيعة ظروف الدول النامية.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتحلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة ولها تأثير إيجابي على الاقتصاد في جميع المجالات، ومن أجل هذه الأهمية تقوم الدولة بدعمها من أجل تحقيق أهدافها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة من حيث كونها أداة مهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لأصحابها بصفة خاصة وبالنسبة للدولة بصفة عامة، وتتمثل أهميتها فيما يلي :[2]

1.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحابها.

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لأصحابها بما تقدمه لهم من فوائد ومنافع عدة، ومن أهمها:

- استثمار المهارات الإبداعية الكامنة لدى المقاول، يمكنه إدراك إبداعه من خلال الاستفادة من بيئة العمل المناسبة وتكلفتها المنخفضة ومرونتها وقدرتها على التكيف، وكل ذلك يحفزه على الاستثمار في المهارات.
- تحقيق دخل مستمر، يمكنه من توفير احتياجات الحياة المختلفة.
- تحسين المستوى الاجتماعي والاندماج مع المجتمع، لأن الشخص المنتج والنشط اقتصاديا يرفع مستواه الاجتماعي ويكون قادرا على ذلك.

---

[1] هيا جميل يشارات، " **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 31- 32 .

[2] مصطفى كافي، يوسف كافي، "**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**"، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية –الوراق للنشر والتوزيع، الجزائر-الأردن، 2020، ص 148.

2.1 الأهمية الاقتصادية

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وجهة نظر الاقتصاد القومي فيما يلي :[1]

- زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.
- تتميز بكثافة العمالة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا، وبالتالي توفر فرص العمل والتقليل من البطالة والفقر.
- خلق جيل جديد من رجال الأعمال، والانتقال إلى مجتمع الأعمال بروح المنافسة والتطوير وتوسع الأسواق.
- تعتبر هذه المؤسسات الأنسب للمجتمعات الريفية والشبه حضارية، حيث تساعد في رفع معدلات التنمية، وزيادة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تساهم في توفير أنشطة جديدة .
- المساهمة في تدريب كوادر بشرية للعاملين الجدد.

3.1 الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها موجودة في وسط التجمعات السكانية مما يؤدي إلى التقليل من الفقر في المناطق الريفية والنائية، وأيضا تساعد في تقليل الفوارق بين سكان الريف والحضر.
- يعد انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأقاليم المختلفة يساعد من امتصاص فائض العمالة وبصفة خاصة في المناطق الريفية ومن ثَم وقف حركة الهجرة من الريف إلى الحضر.
- يساعد ظهور عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى الأجور في المناطق الريفية، ونشر الوعي الصناعي والتجاري والخدمات، ومن ثم تحقيق التحديث الريفي من خلال جهودهم الخاصة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تحفز الشباب على الانخراط في الحياة العملية وتقديس العمل، وتبعدهم عن مشاكل الإرهاب والاستغلال من قبل الجماعات التي تدعمها دول ذات أجندات سياسية.
- الحد من أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في مكافحة أنماط السلوك الاجتماعي غير اللائق، والتي تتجلى في جذب وإتاحة فرص عمل سريعة لها دون تكاليف عالية، وينعكس ذلك في تحقيق النفع الكبير، لأن عدم وجود فرص عمل لهم يفشي ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

---

[1] صلاح حسن، "**التطورات والمتغيرات الإقتصادية الدولية – دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**" ،دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013 ، ص 5 .

[2] علاء مصطفى عبد المقصود ابو عجيلة، "**التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،2017، ص ص 113-114 .

2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[1]

- رفع روح المبادرة الفردية والجماعية، بإستخدام نشاطات إقتصادية سلعية أو خدماتية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان.
- خلق فرص عمل جديدة بشكل مباشر وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بشكل غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال خلق فرص العمل لغرض معين والتي يمكن أن تستجيب بسرعة للإحتياجات الإجتماعية في مجال التوظيف.
- إعادة دمج الأشخاص الذين تم تسريحهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العامة، أو إنخفاض حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطةالمفقودة.
- إستعادة جميع حلقات الإنتاج غير المربحة وغير المهمة التي أزالتها الشركات الكبيرة من أجل إعادة تركيز الطاقة على أنشطتها الأصلية، تظهر الدراسات التي أجريت في المؤسسات الإقتصادية العامة في مجال الإنجاز والأعمال الرئيسية أنه يمكن تأسيسها من خلال التخلي عن15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم وإستعادتها.
- أنها أداة فعالة لإضفاء الطابع المحلي على الأنشطة في المناطق النائية، وأداة هامة لتعزيز وتقييم وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل التكامل والإندماج بين المناطق.
- .يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات .
- تمكين العديد من أفراد المجتمع من الحصول على أفكار استثمارية جيدة، لكنها تحتاج إلى دعم مالي لتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- هي أحد مصادر الدخل لمنشئيها ومستخدميها، فضلا عن كونها مصدرا إضافيا لتطويرا لمنافع المالية للدولة من خلال الخصومات والضرائب المختلفة وتعتبر أنها إحدى وسائل التكامل للقطاعات غير الرسمية والأسرية.

المطلب الثالث: أنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الأشكال والأنواع وهذا ما سنقدمه في هذا المطلب

1. أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر اهمها :[2]

[1] مديرية الصناعة والمناجم لولاية لمسيلة، متاح على الموقع https://www.dim-msila.dz/?p=73.

[2] إسماعيل محمود الشرقاوي ،"**أسس دراسة المشروعات الصغيرة**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2017، ص ص 287- 288.

1.1 من حيث النشاط.

ويمكن تقسيمها إلى:

- **مؤسسات إنتاجية:** أساسها هو التحول بمعنى تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطة، والقيمة المضافة بمعنى زيادة قيمة المخرجات من المدخلات والتماثل بمعنى مطابقة جميع مواصفات الوحدة المنتجة.
- **مؤسسات خدماتية:** أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه.
- **مؤسسات تجارية** أساسها هو شراء وبيع وتوزيع وإعادة إستثمار أرباح السلع المصنعة أو عدة سلع مختلفة.

مهما كان نوع المشروع الصغير أو مجالات النشاط، فإنهم جميعا يشتركون في نفس العناصر والمكونات

2.1 على أساس تنظيم العمل.

سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:[1]

جدول رقم(2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلية		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للحساب الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر : محمد الناصر مشري ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة لتنمية المستدامة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر ،2011، ص 15

- **المؤسسات الغير المصنعة** وهي ممثلة في الفتات (3.2.1) أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز بساطة تنظيم العمل وإستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير.
- **المؤسسات المصنعة:** يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز على الصنف الأول المؤسسات الغير مصنعه من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية وإستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير وكذلك من حيث طبيعة المنتج وإتساع السوق والحصة السوقية.

[1] محمد الناصر مشري، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة لتنمية المستدامة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011، ص 15 .

3.1حسب شكلها القانوني :

نصت المادة الخامسة من القانون 17-02- على أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي" كل مؤسسة إنتاج أو خدمات أو توزيع مهما كانت طبيعتها أو شكلها القانوني " ويصنف أن:[1]

- **المؤسسة المصغرة**: هي مؤسسة توظف عامل واحد إلى 10 عمال ويبلغ حجم مبيعاتها أقل من 400 دينار أولا يتجاوز إجمالي دخلها السنوي200دينار.
- **المؤسسة الصغيرة**: هي مؤسسة توظف ما بين 10 إلى 49 ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (400) دينار أو مجموع حصيلتها السنوية بين 400 دينار أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 دينار
- **المؤسسة المتوسطة**: هي مؤسسة توظف ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين أربعة ملايير دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين (200) ملايين دينار و واحد مليار دينار لذلك إعتمد المشرع الجزائري على الجمع بين معياري عدد العمال ومعيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي نفسها المعايير المعتمدة لدى الإتحاد الأوروبي.

جدول رقم (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	من عامل 1 الى 10 عمال	أقل من 400 مليون دينار	لا تتجاوز مليون200 دينار
المؤسسات الصغيرة	بين 10 و 49 عامل	400 مليون دينار	لا يتجاوز 200مليون دينار
المؤسسات المتوسطة	50 إلّى 250 عامل	بين أربعة ملايير دينار	(200مليون دينار- 1مليار)

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات السابقة.

2. مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:[2]

1.2مؤسسات التنمية الصناعية: يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد العام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

[1] عز الدين بوجلطي، "**دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة في ترقية الإستثمار**"، مجلة إستراتيجيات التحقيقات الإقتصادية والمالية، العدد 2، المجلد2، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020 ،ص 6.

[2] علاء عباس، محمد السلامي، "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة** "، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018 ،ص ص 111 -112 .

2.2 الأنشطة الاستخراجية (التعدين): هي تلك المشاريع التي يتم فيها تشغيل وأنشطة المناجم والمحاجر والأراضي المالحة بشكل رئيسي من قبل العمالة والموارد البشرية، وتستخرج الخامات المركزة على سطح الأرض أو بالقرب من الأعماق ولا تكون مطلوبة عند العثور عليها وتقييمها، عملية تقنية معقدة مستخرجة أو متناثرة، لا تتطلب معدات ميكانيكية متطورة أو باهظة الثمن تتميز مشاريع التعدين الصغيرة والمتوسطة الحجم بوقت تطوير قصير، مما يسمح للمسؤولين بتحقيق تدفق سريع للأموال ومن ثم الحصول على عائد على الأموال في أقصر وقت ممكن يمكن إعداد العمال في هذه المجالات في فترة زمنية قصيرة ويمكنهم تطوير خبرة عمالهم بسرعة من خلال جلسات تدريبية قصيرة.

3.2مؤسسات التنمية الزراعية:

مثل هذه المشروعات في:

- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل.
- مشاريع الثروة الحيوانية كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو الأرانب أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

4.2 أنشطة المقاولات: يقصد بالمقاولات إعادة المقاول أو المقاولين لإكمال مشاريع معينة للآخرين مقابل الأجر المناسب، مثل مقاولات الهندسة المدنية، مثل البناء، وتركيب المباني الجاهزة، والمطارات، والطرق، والجسور، والسدود، والموانئ أو الحفاظ على المياه، وشبكة الصرف الصحي ومشاريع الطاقة التعاقدية مثل محطات الطاقة وشبكات النقل والتوزيع أو الإلكترونيات، مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

5.2 النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها تجارة الجملة والتجزئة ومن أمثلة المتاجر:

- متاجر عامة التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم، متاجر الأقسام متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن.
- متاجر السوبر ماركت متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.
- متاجر الخدمات التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل التنظيف الكي، صالونات الحلاقة... إلخ).

المبحث الثاني: مصادرتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطرالتي تواجهها .

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق الثروات وتوفير مناصب العمل لذلك يجب العمل على ترقيتها مما يؤدي إلى التحقيق التنمية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من المميزات الكثيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحفز على إقامتها إلا أنها في المقابل تعاني من مشاكل متعددة تقف في وجه تجسيدها واستمرارها .

المطلب الأول: مصادرتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تحديد المصادر الممكن التوجه نحوها لحصول المؤسسات الصغيرة على تمويل بما يلي:[1]

- أصحاب المشروع أو الشركاء.
- التجار الوسطاء: قد يكون ممولا يشارك في مشروعه مع فرد، أي أنه يزوده بأموال نقدية أو عينية، وعادة لا يتقاضى أي عائد على التمويل، لكنهم يحصلون على نصيب من الأرباح.
- الشركات الاستثمارية العربية والمشروعات العربية المشتركة القائمة.
- صناديق ومؤسسات التنمية.
- الشركات: يمكن للشركات التي تبيع الآلات والمعدات أن تقدم لأصحاب المشاريع سعرا مؤجلا يساوي سعر البيع بالإضافة إلى نسبة الفائدة ورسوم التحصيل والتكاليف الإدارية.
- مؤسسات التمويل الحكومية: (الرسمية) دائرة حكومية تشكل جزءا من السلطة التنفيذية للدولة وتنفق الدولة أموالا من ميزانيتها العامة.
- مؤسسات التمويل شبه الحكومية: تنشئها الدولة وفق قوانين محددة، بما في ذلك تحديد الأهداف والإدارة، مع كيانات مالية وإدارية مستقلة (بنوك وغيرها)، وتعتمد على أموال الدولة وأرباح القروض ومصادر أخرى بالإضافة إلى المودعين. مدخرات.
- الإقراض التعاوني: يشمل توفير الأموال اللازمة والمملوكة لبعض الأفراد كجمعية لتنفيذ المشروعات.
- مصادر أخرى وهي مصادر تعمل في نطاق ضيق، مما يستلزم زيادة تشجيع هذه الجهات على توسيع نطاق هذا التمويل وخاصة في ظل توافر الموارد المالية لذلك.
- صناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية والدولية.
- المصارف المحلية والأجنبية .
- منظمات ومؤسسات التعاون والتنمية الاقتصادية التي تعمل على أسس تجارية في الدول الصناعية.
- المؤسسات والبنوك الإسلامية والتقليدية الخاصة.
- الأقارب والأصدقاء: لقروض ثابتة وقصيرة الأجل، بدون فوائد أو رسوم، وهؤلاء الرفاق الماليون غالبا ما يكونون متحمسين لحماية مصالحهم العقارية من خلال تقديم المشورة أو حتى الإصرار على إجراءات معينة.[1]

[1] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، "**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص40، 41.

كما يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير من بينها المعايير الثلاث التالية:[2]

-**معيار الملكية:** التمويل الذاتي والديون.

-**معيار الزمن:** يشير إلى تاريخ الاستحقاق، بما في ذلك التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل.

-**معيار طبيعة الجهة الممولة:** بما في ذلك التمويل الرسمي وشبه الرسمي وغير الرسمي:

أ **التمويل الرسمي:** ويتم ذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وشركات الإئتمان وصناديق الادخار وأسواق رأس المال.

ب **التمويل غير الرسمي:** يتم ذلك من خلال القنوات التي تعمل بشكل أساسي خارج إطار النظام القانوني الرسمي للبلد، مثل الاقتراض من الأصدقاء والعائلة، ومديني الرهن العقاري، ووكلاء المبيعات ، وجمعيات الادخار والائتمان ... الخ، وتقديم التمويل غير الرسمي عادة يتم تقديم معظم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة.

ت **التمويل شبه الرسمي:** التمويل الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتمد على توفير مصادر التمويل اللازمة، والإقتراض بشكل غير رسمي من خلال عدد من الإجراءات أو النظم الفرعية، مثل الإقتراض الجماعي والمؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية..... إلخ.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لأخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض.

يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم ونذكرها في ما يلي:[3]

- **كلفة رأس المال:** تتجلى هذه المشكلة مباشرة في ربحية هذه البرامج، مما يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفع معدلات فائدة أعلى من الأسعار التي تدفعها المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها.

---

[1] عبد الغفور عبد السلام، و أخرون، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001،ص 71-70.

[2] خباية عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة ولتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص208 .

[3] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "**المشاريع الرياية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 34 ،35.

- **التضخم:** تأثير التضخم على أسعار المواد الخام وتكاليف العمل مما سيؤدي حتما إلى زيادة تكاليف التشغيل، وهنا تواجه هذه المؤسسات مشكلة كبيرة تتمثل في تنافسها مع المؤسسات الكبيرة مما يعيق تطورها والحد من قدرتها على رفع الأسعار لتلافي آثار ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد .
- **التمويل**: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبات تمويلية بسبب حجمها وتحديثها، لذلك تواجه مؤسسات التمويل العديد من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة بمراحل نمو مختلفة إنشاء (نمو أولي - نمو حقيقي - تدعيم) نظرا لهذه المخاطر، تتجنب البنوك التجارية التمويل اللازم لهذه المشاريع بسبب حماسها لأموال الموزعة.
- **الإجراءات الحكومية:** هذه مشكلة متنامية في البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق باللوائح والتوجيهات المنظمة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
- **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمؤسسات الكبيرة.
- **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.
- **غياب الرقابة:** المانعة والصيانة المانعة للأخطاء والانحرافات.[1]

بالإضافة إلى مشاكل التسويق والتخزين تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها كما يلي: [2]

- الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة لأسعار السوق.
- طرح منتج غير مطابق لحاجات السوق.
- تغير أذواق المستهلكين
- وجود عجز في القدرات الإدارية والتنظيمية.[3]

إن طبيعة المؤسسات الصغيرة تتيح حرية الدخول للنشاط بالنسبة للأفراد على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومن أبرز سمات المؤسسات الصغيرة هو بساطة الهيكل التنظيمي لأن المؤسسة الصغيرة تدار بواسطة صاحبه الذي يتخذ جميع القرارات الهامة

---

[1] فريد النجار، "**الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص256.

[2] رابح خوني، رقية حساني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008، ص74 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص67.

- توفير قنوات توزيع وتصدير مستمرة ومرنة.[1]

-نقص المهارات في مجال التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج.[2]

وقد تقع مثل هذه المؤسسات بمشاكل قانونية، أو فنية بسبب قصور في الكفاءات البشرية لديها وعدم إمكانية إعتماد برامج للتدريب.[3]

المطلب الثالث و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، نظرا لمساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وصمودها التنافسي، للتحقيق الرفاهية وإشباع حاجات الأفراد.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

حسب المادة الخامسة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

-تشغل من واحد(1) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(1) دينار جزائري.[4]

صدر المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 01-18المؤرخ في 27 رمضان 1422، والموافق 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب المادة السابعة: من هذا القانون عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي مؤسسة تشغل من واحد (01) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمالها أقل من(20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (10) ملايين دينار.[5]

بمقتضى المادة الرابعة للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها وحدة أو مركز لإنتاج السلع أو الخدمات يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 250 عاملا، يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار وتستوفي شروط الاستقلالية.[6]

---

[1] أيمن علي عمر، " **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن** "، الطباعة دار نشر الثقافة، 2006،ص75.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، " **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص39 .

[3] محمد علي جعلوك، " **أعمال المقاولات إدارة المشروعات وتنفيذ العقود** "، دار الراتب الجامعية، ص173.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 17-02، المؤرخ في 11 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ الأحد 12 ربيع الثاني عام 1438الموافق ل 11 جانفي 2017 ، ص5

[5] سيف الدين تلي و آخرون، " **و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجز ائر ودورها في تحقيق الإقتصاد**"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 1، المجلد 11، الجزائر، 2021، ص808.

[6] الشريف بقة،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر : الو اقع والصعوبات**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 01، المجلد01، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،2007، ص48.

2. مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بثلاث مراحل أساسية:[1]

المرحلة الأولى (1963-1982): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

المرحلة الثانية(1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

المرحلة الثالثة انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك صدر:

-قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

-قانون ترقية الاستثمار في 05 أكتوبر 1993 لتعزيز إدارة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها.

الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.3 التنظيم وسلوك الإدارة

- تميز الإدارة عموما بثقلها وبطئها وبيروقراطيتها في جميع أنحاء النظام الاقتصادي.
- تعدد مراكز اتخاذ القرار.
- الآجال الطويلة لمعالجة كل وثيقة، أو القضايا المتعلقة بالمستثمرين من القطاع الخاص والتجار الاقتصاديين.
- تشكل مظاهر المحسوبية والرشوة بدورها عقبات سلبية تؤدي إلى الانسحاب الطوعي لهذه المؤسسات، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ذات القدرات المالية الضعيفة، بل إنها أكثر عجزا عن مواجهة ومقاومة هذه المظاهر السلبية.
- اختفاءها عن الساحة الاقتصادية خسارة فادحة للاقتصاد الوطني، لأنه يعني ضياع وإهدار الطاقة الإنتاجية، فضلا عن نسبة كبيرة من الوظائف.[2]

---

[1] يمينة مختار، "**واقع المؤسسات الصغيرة بالجزائر**"، مجلة دراسات في علم إجتماع المنظمات، العدد2، المجلد 10، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة بالجزائر، الجزائر، 2022 ، ص 26.

[2] محمد رشدي سلطاني، "**الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**" ، الطبعة الأولى، جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص135-136.

2.3 التمويل

ظل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد العوامل الخادعة والمعيقة في حياة هذه المؤسسات، وفي هذا المستوى نجد العديد من الحواجز، والتي بدورها ناتجة عن مجموعة من العوامل:[1]

- النظام المالي المحلي أقل قدرة على التكيف مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة، بينما يتحدث الخطاب السياسي عن تدابير الدعم المالي وتشجيع الاستثمار والشراكات، يظهر الواقع أن كل هذه التصورات تتعارض مع التعقيدات ذات الطبيعة المالية، بما في ذلك:
  - نقص أو نقص حاد في التمويل طويل الأجل.
  - المركزية في منح القروض
  - نقص المعلومات المالية وخاصة فيما يتعلق بجوانب منافع المؤسسة مثل التنازلات.
  - ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.
  - تتمتع المؤسسات المصرفية بسلطات محدودة في عملية الإقراض بسبب افتقارها إلى الاستقلال النسبي.

3.3 العقارات

تعتمد أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجود أماكن مناسبة، وهي إحدى العقبات التي تواجهها، لأن العقارات في الجزائر تقيد بالفعل أنشطة مؤسسات الدولة بشكل عام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ولعل ذلك يعود للأسباب التالية:[2]

- القيود البيروقراطية المفروضة على الجماعات والهيئات المحلية المشرفة على إدارة العقارات.
- صعوبة وطول مدة حصول المؤسسات الصغيرة على عقارات وأراضي لإقامة وإتمام المشاريع الخاصة بها، وبالتالي طول هذه المدة أدى إلى عدم إقامة العديد من المشاريع.
- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.
- مشكل غموض الوضعية القانونية لأغلب الأراضي التي تتواجد بها مناطق صناعية، فأغلب المؤسسات المتواجدة بها لا تملك عقود ملكية، بالرغم من طول فترة تواجدهم بها.

4.3 التسويق

بما في ذلك عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للبضائع المستوردة، بالإضافة إلى سياسة الباب المفتوح، لا يمكن الترويج والإعلان عن منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأجنبية بشكل كاف. لا يمكن أن تنافس المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية عليها من حيث الجودة والجودة.[3]

---

[1] سعدان شبايكي، "**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص190-191.

[2] نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد1، المجلد 3، جامعة الوادي، جوان 2018، ص 69.

[3] ياسمين لحواسنية، يساسية سلسمة، "**التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الواقع والأفاق-**"، مجلة المستقبل الإقتصادي، العدد 5، جامعة الجزائر، 2017، ص190.

5.3 الرسوم الجمركية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سير أنشطتها، حيث يتسم تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، الأمر الذي يبقي العديد من البضائع في الموانئ لأشهر، مما يؤثر سلبا على عوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تعتمد عليها خامات مستوردة غير متوفرة في السوق المحلي في عملية الإنتاج.[1]

[1] عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، **" قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات "**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص288.

المبحث الثالث: ماهية المر افقة

شهدت نظريات التنمية الاقتصادية توجهات جديدة في بعض جوانبها، نتيجة تحولات التي عرفها العالم على جميع المستويات وقد أدى ذلك إلى بروز أهمية المرافقة المقاولاتية كأحد القنوات ذات العملية التنموية في جميع الدول، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء نظرة عامة حول المرافقة المقاولاتية من خلال ثلاث مطالب تتضمن مفهوم المرافقة المقاولاتية، مكوناتها و أشكالها بالإضافة إلى أسباب اللجوء إلى المرافقة المقاولاتية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم المر افقة و أسباب اللجوء إلى المر افقة.

تحظى المرافقة بأهمية كبيرة وهذا لما تقدمه من خدمات للمقاول ومساعدته على إنشاء مؤسساته، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم الأساسية للمرافقة المقاولاتية والأسس القائمة عليها وخصائصها وأهم اسباب اللجوء إلى المرافقة المقاولاتية.

1. مفهوم المر افقة

1.1 تعريف المر افقة

يعتبر تعريف المرافقة، وخاصة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا معقدا، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشبعهم، وتنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها[1].

المرافقة هي: "عملية تتيح للمرافق توفيرها دعم الوسائل والمعرفة والمهارات والصفات الريادية بهدف تطوير إمكاناتهم الإدارية".[2]

وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط period STAR UP، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".[3]

ويعتبرها أندري لتساوكيLetowski andré المسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا " APCE "في مذكرة داخلية أعدها، ويتمثل هذا التعريف على أنها محاولة لتجنيد الهياكل والإتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول، نلاحظ من هذا التعريف أنه ركز على

---

[1] زيتون كمال، جابر كريم، " **المر افقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجز ائر** " مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني المرسوم بعنوان آفاق التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية، يومي 15-16 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، الجزائر، 2011، ص 3.

[2] MohammedHimrane, et d'autres, "**Les effets de l'accompagnement entrepreneurial sur l'apprentissage des entrepreneurs : cas de l'ANSEJ,"** Namaa revue d'économie et de commerce, N 2, 2019, P 177

[3] محمد صلاح وآخرون، "**دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة**"، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد1، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، الجزائر، 2019، ص 186 .

عرض المرافقة من جانب المكونات الأساس التي ينبغي أن تتوفر عليها، والتي ينبغي أن توفرها للمقاولين حتى يتمكنوا من تجاوز المصاعب التي قد تصادفهم.[1]

أما "فايول"فهو يرى أن المرافقة كممارسة لمساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم، وتقوم على وجود علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع والمرافق وذلك خلال فترة محددة (ليست دائمة)، ومن خلال هذه العلاقة بإمكان المقاول تحقيق تدريبات متعددة والحصول على موارد مفيدة لتطوير مهارته، وذلك من أجل تحقيق مشروعه على أرض الواقع.

لقد سلط فايول من خلال هذا التعريف الضوء على العديد من الأبعاد منها:

- المدة: أي مدة المرافقة (عدة أشهر أو عدة سنوات).
- ضرورة تردد العلاقات الإتصالية (ما بين المرافق والمقاول)
- الفوائد التي يتحصل عليها المقاول من خلال المرافقة.[2]

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المرافقة هي عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تنمية وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2.1 خصائص المرافقة

تتمثل خصائص المرافقة المقاولاتية فيما يلي:[3]

- **المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع):** بمعنى أن قدرات وكفاءات المقاول تتناسب مع نوع المشروع الذي يقوم به، وهذا يؤدي إلى الإدارة المتوافقة المستمرة للفرد والمشروع بين مختلف مراحل المشروع. يضمن هذا العنصر حماية المقاول والمشروع من مختلف المشاكل المتوقعة.
- **المرافقة ترتكز على شخص واحد:** بما أن عمل المتخصصين يعتمد على الخدمات المقدمة للمشروع فلا يكفي دعم المقاول من الناحية المادية والمالية، حيث يجب أن تتم عملية المرافقة خلال فترة زمنية معينة عندما يكون يجب أن يستفيد المقاول منها من أجل التحكم في تشغيل مكان المشروع
- **المرافقة يجب أن تشجع على إستقلالية الشخص:** إذا كانت هناك بدائل أسرع من المتعاقدين عند تنفيذ عمليات متابعة المشروع (مثل خطط العمل)، وبعض الوكالات تزود المقاولين بأساليب العمل، فهذا لتوفير الوقت (وبالتالي التكلفة)، مما سيؤدي إلى الكثير من المشاكل في المستقبل، والمشكلة هي أن مثل هذا المرافق

---

[1] آمال بعيط، "**برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 28 .

[2] نسرين غيتي، "**مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطية، الجزائر، 2009، ص ص 16-17.

[3] هشام زروقي، "**المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى خريجي الجامعات** "، مجلة بحوث الإقتصاد والمنجمنت، العدد 2، المجلد 2، جامعة الجزائر 3، 2021، ص ص 187 -188.

الجيد يحتاج إلى وكيل للتركيز على مرافقة الأعمال للسماح له بالاستثمار في عمله مقابل نفقات غير معقولة، وكيفية التحكم في الأموال، وأفضل طريقة للسداد الوقت المناسب للديون.

- **الإحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة**: هناك فئات مختلفة من المقاولين، بما في ذلك العاطلين عن العمل من ذوي المؤهلات المنخفضة، لأن الخبراء يعتقدون أن رفقة صاحب المشروع تأتي من المراجع الإجتماعية وليس من المراجع الإقتصادية، لذلك يجب أن يستمع ويفهم تمامًا أهداف المقاول (خاصة فئة العاطلين عن العمل) حول التعاقد، التجار محترفون للغاية من أجل وضع العناصر في المكان والطريقة الصحيحة.
- **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل**: منذ الإستقبال، إذا كان المشروع لا يمكن تحقيقه في هذه الحالة، يجب أن يكون المرافق قادرا على تفويض مقاول جديد، لأن هناك فئة ضعيفة من المقاولين لا تتم الموافقة على مشاريعهم، لذلك يجب أن يكون للمرافق شخص تقني مخصص يمكن أن تساعد هؤلاء المقاولين في تصحيح المشاكل المالية مثل أخطاء المشروع، يجب أن تعمل المرافق مع أصحاب المشروع لتشخيص الوضع بشكل موضوعي وإيجاد الحلول دون مشاكل تنشأ بين الطرفي.

الشكل رقم:01:خصائص المرافقة

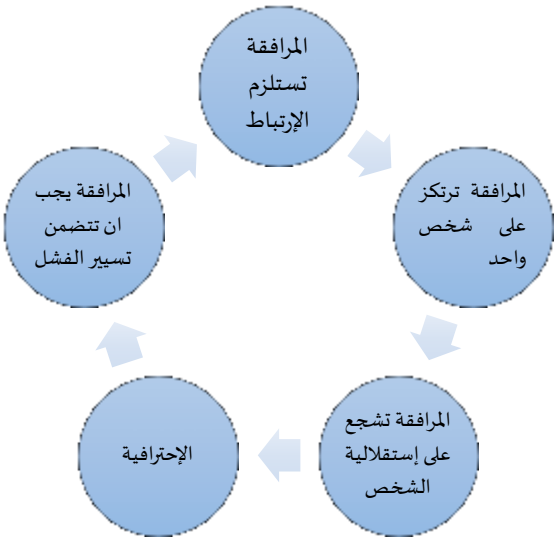

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

2. أسباب اللجوء إلى المرافقة :

من أهم أسباب لجوء المؤسسات إلى خدمات المرافقة خاصة في السنوات الأولى من النشأة هو تعقد سيرورة إنشاء المؤسسة من عدة جوانب أهمها ما يلي:[1]

[1] فضيلة بوطورة وآخرون،" أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد15،المجلد 8، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2021، ص ص، 66- 67 .

- **التعقد الفني**: هذا هو نتيجة لحامل المشروع عديمي الخبرة ومهارات الإدارة الضعيفة، وهذا ما يتطلب منه التحكم في عنصرين أساسيين وهما المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع ودرجة عالية من روح المبادرة تهدف المرافقة إلى تعزيز ما يسمى رأس المال من خلال نقل المعرفة وتكوين الأفراد والجماعات.
- **تعقد المحيط الخارجي**: غالبًا ما تتميز البيئة الخارجية بالتغير وعدم الاستقرار والكثير من التعقيد، لذلك تأتي المرافقة في هذا الإطار بمجموعة من الأدوات التي تهدف إلى التحكم في هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول عن طريق دارسة السوق، نصائح إستراتيجية.
- **التعقد الإداري**: ويتجلى ذلك في الصعوبات الإدارية التي يواجهها المقاولون في إنشاء مؤسسات للتعامل مع هيئات الضرائب والتأمين والعمل والضمان الإجتماعي، مما يؤدي إلى التأخير في بدء الأنشطة، وفي بعض الحالات، التخلي حتى الانتهاء من المشروع.

بالإضافة إلى العوامل السابقة توجد مشاكل أخرى تواجهها المؤسسات في مراحل نشأتها الأولى والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، نذكر أهمها:

- **معدلات الوفاة والفشل العالية:** فالدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تبين بأن (50 %)من كل 1000 مؤسسة صغيرة تبقى أكثر من سنة ونصف، وأن 20 %منها فقط تبقى لألكثر من 10 سنوات.
- **الضعف المالي**: وتتمثل أسباب هذا الضعف في النقاط التالية:
- **تكاليف الإنتاج العالية**: تستفيد المؤسسات الكبيرة من اقتصاديات الحجم، هذا ما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج الثابتة، على عكس المؤسسات الصغيرة ذات إمكانيات إنتاج محدودة.
- **تكاليف إدارية عالية**: وتتمثل في تكاليف المراسلات الإدارية وتنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية حسب طبيعة عمل المؤسسة.
- **تكاليف تمويل عالية:** يصعب على المؤسسات الصغيرة الحصول على تمويل، وإذا فعلت ذلك، فستكون التكلفة أعلى من تكلفة المؤسسات الكبيرة.
- **قدرة محدودة على امتصاص أثار المخاطر المالية**: هي قدرة مؤسسة صغيرة على تحمل تأثير المخاطر المالية التي قد تواجهها، مثل خسارة صفقة، والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي كبير على المؤسسة.
- **الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة**: يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:
- ضعف القدرة على التأثير في التشريعات: بما في ذلك قوانين الضرائب التي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة حيث لا يمكن لهذه الأخيرة ممارسة الضغط لجعل القوانين تراعيها، وذلك بسبب تشتتها وعدم قيام أصحاب المؤسسات بمتابعة مشاريع القوانين المستقبلية.
- ضعف القدرة على استرجاع الحقوق: في الكثير من الأحيان تملك المؤسسات حقوق واضحة ولكنها لا تستطيع وبسبب محدودية إمكاناتها المالية توظيف من يتابعون الدفاع عن تلك الحقوق واسترجاعها .

الضعف السياسي: يعود الضعف القانوني للمؤسسات الصغيرة إلى ضعفها سياسيا فليس لأصحابها نقابات وجمعيات مهنية خاصة بهم تحدد حاجياتهم الخاصة وتمارس الضغط السياسي للتأثير في التشريعات بما يحمي مصالحهم، حيث نجد الجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة والنقابات العمالية وغيرها التي يهيمن عليها أصحاب المؤسسات الكبيرة، حيث يقومون بتوجيه أنش

المطلب الثاني: مكونات و أشكال المر افقة المقاولاتية.

تعد المرافقة من الأساليب الحديثة التي تمكن أصحاب المشاريع من تجسيد مشاريعهم، حيث يمكن الإشارة إلى أن هناك عدة مكونات وأشكال للمرافقة نذكرها فيما يلي:

1 مكونات المر افقة

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:[1]

- **الدعم المالي**: هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند إنطلاق المشاريع، حيث تمثل هذه النقطة عائقًا كبيرا أمام الشباب الطامحين إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة واستثمارات التوسع وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن الدعم المالي يمكن أن يكون وطني أو جهوي وفي هذه الحالة تختلف الإمتيازات من منطقة لأخرى، وكذلك يخضع الدعم المالي لنوع المشروع (تكنولوجي أو تقليدي)، وخصائص حاملي المشاريع (طالب للشغل، مرأة،...إلخ).
- **شبكات النصح والتكوين**: هناك الكثير من خدمات النصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف الحرف وغرف التسيير، والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة وغيرها، حيث تقترح كل هيئة عروض تكوينية مختلفة تمثل أساسا لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة الناشئة.
- **الدعم اللوجستيكي**: توفر بعض هيئات الدعم مقرات لنشاطها المؤسسة الصغيرة خلال فترات محددة، وشروط سهلة وتكلفة أقل بالإضافة إلى تقديم نصائح التي يحتاجونها.[2]

[1] محمد غوجيل، "**إشكالية تقييم هيئات الدعم والمر افقة المقاولاتية في الجز ائر**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017 ،ص 56.

[2] لويزة فرحاتي، "**هيئات المر افقة المقاولاتية و استر اتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد 2، المجلد 6، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 377.

2. **أشكال المرافقة** :

هناك عدة أشكال للمرافقة نذكرها فيما يلي :[1]

1.2. **حاضنةالأعمال:** وظهرت أول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1956 في شركة Parck Triaushe وهي عبارة عن منظومة متكاملة تضع تحت تصرف حاملي المشاريع كل الإمكانيات وتوصلهم بمختلف شبكات الأعمال والصناعة، كما تقدم الدعم اللازم لإنجاح مشاريعها المحتضنة، كما تعمل على حل وتذليل مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه حاملي المشاريع وتوفر الحاضنة عملية بيداغوجية كاملة تسمح لحاملي المشاريع بالقيام بأحسن وجه بعملية إنشاء مؤسساتهم، وذلك من خلال توفير الظروف المواتية، وتأخذ حاضنات الأعمال الأشكال التالية:

- **حاضنات النمو الاقتصادي**: حيث تحتضن حاملي المشاريع جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وهي لا تهدف لتحقيق الربحية.
- **حاضنات اجتماعية**: وتنشط مختلف الميادين ذات الطابع الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية، وهي لا تهدف لتحقيق الربح.
- **حاضنات المستثمرين الخواص**: تحتضن المشاريع التي تتميز بالتكنولوجيا والإبتكار، بهدف تحقيق الأرباح، ومن أمثلها (رأسمال المخاطر، الحاضنات المنشأة من خلال رأسمال المخاطر، وحاضنات المنشأة من طرف المقاولين).
- **حاضنات خاصة بالجامعات**: وتوجد بشكل كبير على مستوى المدارس الكبيرة، وقد تم إنشاءها لتلبية احتياجات الطلاب من حاملي مشاريع مبتكرة

2.2. مشاتل المؤسسات

هي "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى مساعدة ودعم وإنشاء المؤسسات".[2]

وتعرف أيضا: "أنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات العمال، خاصة تلك المشروعات أو منشآت العمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو مرحلة الإنشاء أو بداية النشاط وذلك منخلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساهمة".[3]

---

[1] محمد الشريف عنتوري، محمد حولي،" **اثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمته في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد1، المجلد 5، جامعة عنابة، الجزائر، 2021 ، ص232.

[2] عبد الوهاب معمري وآخرون، **"فعالية حاضنات الأعمال في خلق القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية** "، مجلة إقتصاديات المال والأعمال"، العدد2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017، 254.

[3] سارة بهلولي، "**مشاتل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة(2003-2016)"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، المجلد15، جامعة سطيف، الجزائر، 2019، ص 158 .

في حين عرفتها جمعية حاضنات الأعمال الوطنية التي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: "عملية الدعم التي تعجل إنشاء وتطوير الشركات والمشاريع، من خلال تجهيز رجال الأعمال المشاريع بحزمة من الخدمات والموارد والتي يتم تنسيقها بين الشركات عادة من خلال مدير الحاضنة، بحيث تكون النتيجة ناجحة ماليا عند تخرجها من الحاضنة.[1]

وتأخذ عدة أشكال حسب تعريف المشرع الجزائري و تتمثل في:[2]

- **المحضنة**: من وجهة نظر المشرع الجزائري هيئة بداخل المشتلة وهي هيكل دعم يتكفل بالمشاريع الخدمية، ومن المهم أن نلاحظ هنا أن المشرعين الجزائريين حددوا مشاتل وحاضنات غير موجودة في البلدان الأخرى، ومن ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو موجود في مناطق أخرى من العالم.
- **ورشة الربط**: هو هيكل داعم يعتني بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة والحرف اليدوية الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى حاضنة أعمال التقنية.
- **نزل المؤسسات**: هو عبارة عن هيكل دعم يتكفل بالمشاريع المندرجة في ميدان البحث، هذا المفهوم أقرب إلى مفهوم هذا التمييز بين أشكال مكونات مشاتل المؤسسات قد يعود لرغبة المشرع الجزائري في خلق تخصص داخل المشاتل بغرض تسهيل عمل هذه الهيئات وتسهيل وصول حاملي المشاريع إليها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مشاتل المؤسسات هي عبارة عن عملية ديناميكية تهدف إلى تقديم المساعدات لجميع المجالات خاصة المشاريع الصغيرة.

3.2 مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والذي حدد مهامه وتنظيمها وكذا أحكام المادة 20 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافق حاملي المشاريع.[3]

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد نشأت مراكز التسهيل في الجزائر بموجب التعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الوزارة السابقة، ومركز المبادرات والبحوث الأوربية في المتوسط CIREM وهي مؤسسة خاصة غير ربحية متخصصة في البحوث التطبيقية، أنشئت في عام 1989 تتمحور خدماتها حول ثقافة تنظيمية قائمة على الموضوعية، الخبرة، المعرفة، الجودة والإبتكار، وكذا مساعدة

---

[1] عبد الكريم نعجي، ياسين نشمة، " **مشاتل المؤسسات ودورها في مرافقة وترقية المؤسسات الناشئة-دراسة ميدانية لمشتلة المؤسسات عنابة**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد1، المجلد6، جامعة الطارف، الجزائر، 2022، ص 168.

[2] عبد الوهاب معمري، رشيد بوكساني، "**دورحاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر**" ، مداخلة، ص 14.

[3] سعدية بوعلاق، هندة مدفوني، " **دورآليات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر-دراسة حالة أجهزة الدعم في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد9، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص14 25.

فنية من قبل وكالة التعاون الإسبانيةالدولية للتنمية ACEID واتفاقية التوأمة مع المركز الأوروبي للأعمال والإبتكار في فالنسيا الإسبانية CEEI ، والأنشطة الرئيسية لهذه المساعدات تتمثل في النقاط التالية:

- تشخيص الظروف المحيطة بإنشاء مركز التسهيلات في مدينة وهران لا سيما موقعه الجغرافي، وتحليل نقاط القوة والضعف في تنفيذه، فضلاً عن التهديدات والفرص التي يواجهها.
- تطوير استراتيجية العمل وهذا من خلال إعداد وثيقة عمل للفنيين والموظفين العاملين في مركز التسهيل للاهتمام بأصحاب المشاريع المستقبلين، وتعزيز وتطوير أفكارهم الاستثمارية، وتوجيههم وتوفير أنظمة الدعم، وتشجيع نشر المعلومات المرتبطة بفرص الاستثمار.[1]

المطلب الثالث: آليات وبرامج المر افقة:

تسعى العديد من الدول إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نمو المشاريع، وعليه تم توفير عدة آليات لدعم وتنمية وتطوير المؤسسات وتفعيل بعض البرامج وهذا ما ستطرق إليه في هذا المطلب.

1. آليات المر افقة

يمكن الإشارة إلى أن هناك عدة آليات لمرافقة وأصحاب المؤسسات، وتختلف هذه الآليات بإختلاف الناشئين وتمايزهم، حيث تهدف إلى نقل المعارف والخبرات في مجال ومن أهم هذه الأساليب نذكر:[2]

- **التدريب:** يمكن تعريف التدريب المقاولاتي بأنه مرافقة فردية للمقاولين خلال مراحل بدء العمل، بهدف تلبية احتياجات الفرد لاكتساب وتطوير المهارات اللازمة لإدارة المؤسسات.
- **التوجيه:** وهذا يعني وجود علاقة داعمة تربط المقاول ذو الخبرة بمقاول أصغر سنا وعديم الخبرة لمساعدته على تحسين مهاراته الإدارية من خلال التعلم.
- **التكوين**: يتجسد دور المرافق من خلال التكوين المقاول كيفية مواجهة صعوبات عالم الأعمال والخبرة اللازمة للتكيف معها، من خلال تقديم معلومات صحيحة علميا تتناسب مع دوافع المقاول وأهدافه.
- **الخبرة**: يقدم الخبراء للمقاول خدمات مرافقة مختلفة حسب مجال خبرة المقاول (خبير، محاسب، خبير قانوني)، يكتسب المقاول من خلالها المعرفة والمهارات التي ستساعده على اتخاذ القرارات المناسبة، لكن الخبير لا يفرض على المقاول التنفيذ التوصيات والحلول الممكنة الواردة في تقريره يمكن للمقاولين العمل على هذه العروض أو رفضها.

---

[1] احميدة ماليكة، مختار عيواج، "**التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على نموذج مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل**"، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 2، المجلد4، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر،2021 ، ص 241.

[2] سميرة عبد الصمد، سهام شوشان، "**المر افقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مشتلة المؤسسات ،محضنة باتنة نموذجا**"، مجلة النمو الإقتصادي وريادة الأعمال، العدد 02، المجلد03، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020، ص 61.

2. برامج المر افقة

نظرا لمختلف التحديات التي تواجه المقاول عند إنشاء مؤسسته، بادرت العديد من الدول إلى تبني برامج تنموية لمرافقته، ونستعرض فيما يلي مجموعة تجارب أجنبية وأخرى عربية في المرافقة المقاولاتية.

1.2برامج أجنبية في المر افقة

1.1.2 المر افقة في إيطاليا

إيطاليا هي الدولة التي تضم أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي تتميز التجربة الإيطالية بميزات خاصة تتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة هذه المؤسسات عبارة عن مجموعات متخصصة من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تم إنشاؤها في مناطق محددة لإنتاج منتجات محددة، وتمكين الشركات المشاركة في الكتلة من العمل على أساس التعاون المتبادل والتنسيق والتكامل وتقسيم العمل. قسّم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة وجعل كل مجموعة أو كيان ضمن مجموعة مسؤولاً عن إحدى هذه المراحل يتم دعم الشركات الصغيرة من قبل عدد من الوكالات مثل: وزارة الصناعة، التي تضع المعايير الحكومية لتطوير الأعمال الصغيرة، وتنسق أنشطة الدولة وتقدم المساعدة المالية، ووزارة البحث العلمي المسؤولة عن تطوير الأعمال الصغيرة والبحث العلمي والتطبيقي وإنتاج وسائل الإنتاج. جوانب التنمية.

تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي. ولدى(45 %)من الشركات الإيطالية 10 عمال أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي. ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى هذه النسبة(20 %)وفي بريطانيا (30 %)وتساهم الشركات التي تشغّل أقل من 20 عامل في تحقيق(42 %)من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل موظف في إيطاليا فلا تتعدى(20 %)بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى 33%.[1]

2.1.2 المر افقة في سنغافورة:

تعتبر تجربة سنغافورة مثال يحتذى به لأي بلد يسعى لتنمية اقتصاده، ومن بين العوامل الرئيسية لنجاح هذه الدولة التركيز على البنية التحتية والإجراءات المبتكرة، تشجيع التجارة الخارجية المشاركة الكبيرة في التجارة الدولية بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص حيث تدرك الحكومة أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الخاصة بالسياسات كما جذبت الحكومة المستثمرين إلى سنغافورة من خلال توفير المناخ المواتي للاستثمار وتقديم الحوافز الملائمة لإشراك القطاع الخاص وفي 2017 أصبح هناك (20) من أكبر 25 شركة للخدمات اللوجيستيكية في العالم الدين العناية العالمية أو الإقليمية من سنغافورة، وقد حصر وجود النقل الكثيرة الشركات المحلية على محاكاة المعايير الدولية، كما لعبت المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في دعم وسد حاجيات المشاريع الكبيرة حيث قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار الجارية وأنظم إليها بعد ذلك

[1] سمير زهير الصوص، **"بعض التجارب الدول الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة "**، مكتب المحافظة قلقيبة، فلسطين، 2010، ص 32 .

عدد كبير من البنوك، كما ظهر التعاون والدعم والإهتمام من طرف الحكومة من خلال إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات التابع لها، مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات حول الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك قيامه بتنظيم 188المقاولاتية مدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي بعض التجارب الدولية والمؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية وإحتياجاتها.[1]

3.1.2 المرافقة في اليابان :

تمثل المؤسسات الصغيرة المتوسطة النواة الأساسية لنمو وقوة الإقتصاد الياباني، وإضافة إلى تعدد الأنشطة التي تعمل بها وتوفيرها للعديد من فرص في الابتكار، وخلق صناعات جديدة، وتشجيع العمل، فإن لها دورا ريادي المنافسة مما يؤدي إلى زيادة وتحسين جودة منتجاتها، ومن ثم دعم تنافسيتها على الصعيدين المحلي والعالمي، كما أنها تساعد على دعم وإحياء الحركة الإقتصادية في المناطق المختلفة.

كما تشير الدراسات حول هذه المؤسسات في اليابان إلى أن هذه الأخيرة تشكل ما نسبته(99 %)من مجموع المؤسسات، منها (5.99 %)مؤسسات عاملة في المجال الصناعي، وتستوعب هذه المؤسسات ما يقدر بـ (4.84 %)لقوة العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، منها (8.73 %)ينشطون في المجال الصناعي. ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تسهم في توفير الاحتياجات الصناعة المعدنية بنسبة (72 %)والهندسية بنسبة (76%)وفي مجال صناعة الملابس تسهم بنسبة(6.79%) أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبته(60 %)و(45 %)من مجموع موردي مستلزمات شركة ميتسوبيشي ونيسان على التوالي، الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني والمقدر بـ (52%) كما أنها تسهم بفعالية في التصدير، إذ توفر منتجات وسيطة بنسبة(20%)من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، ويبلغ حجم إسهامها في الصادرات الصناعية بنسبة(8.51%).[2]

2.2 المرافقة في الدول العربية

1.2.2 التجربة المغربية

يتميز الاقتصاد المغربي حاليا باستقرار الاقتصاد الكلي وإنخافض مستويات التضخم اعتبارا من عام 2019، ظل الإقتصاد المغربي قويا معتمدا على الصادرات والسياحة وازدهار الإستتمار الخاص. أيضا في عام 2019 أطلق المغرب المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية(INDH) ، والتي تهدف إلى بناء رأس المال البشري وتعزيز إدماج الشباب من خلال توفير ظروف تمويل واسعة يتحسن النظام البيئي للنشاط المقاولاتي وقد زادت جميع مؤشرات GEM تقريبا، حيث ساهم في تنفيذ هذا التحسن تنفيذ القياسات المستهدفة مثل Innoy Invest وتأسيس وضع صاحب المشروع الذاتي، ويمثل مشروعًا رائدًا لخطة التعجيل الصناعي، والذي يهدف إلى تشجيع الجهات

[1] ليلى بعوني،"**المقاولاتية مدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي –تجارب دولية -**"، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية المالية، العدد 2، المجلد 6، جامعة الجزائر 03، 2022، ص ص 188،187 .

[2] عبد الرحمان كساب عامر ، "**جسور التنمية ،دار الكتاب للنشر والتوزيع**" ، الطبعة الأولى، مصر، 2016 ،ص 264.

الفاعلة في القطاع غير الرسمي للانضمام إلى النظام البيئي للنشاط المقاولاتي يمكن أن يساعد التدريب المبكر على المقاولاتية، وزيادة الإستثمار في رأس المال البشري وغير المادي في معالجة هذا الإختلال عادة ما تكافح الشركات الناشئة في المراحل المبكرة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا لتأمين إستثمارات الأسهم، لذلك هناك حاجة إلى المزيد من المبادرات لتشجيع التمويل الجماعي وصناديق رأس المال الاستثماري، بما في ذلك التعليم وحوافز البحث والتطوير وقانون الشركات الصغيرة.[1]

2.2.2 التجربة التونسية

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني تضافرت جهود كثيرة تنفيذ من أجل تنمية قطاعات إقتصادية مختلفة من جهة ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطين العمالة، وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة تستعرض من أهمها:[2]

- إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للإكتتاب على الشكل الآتي:
  - ✓ 46% لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة.
  - ✓ 54% بعض المؤسسات الحكومية.
- إحداث الصندوق الوطني للتشغيل (221) عام 2000 مهمته تكوين التدريب وتأهيل الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن العمل ،من خلال تمويل دورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجلات تتلائم مع احتياجاتهم التدريبية .
- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003، مهمتها ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم،
- إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.

إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه بنك التونسي للتضامن.

---

[1] سمرة فرحي، مديحة بخوش، "**تجارب دولية في دعم المقاولاتية**"، مرجع سبق ذكره، ص58

[2] ميساء حبيب سليمان، سمير العيادي، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أثرها التنموي**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص ص 51-52 .

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق له سابقا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حظيت بمكانة هامة في التنمية الاقتصادية لمساهمتها الفعالة في التخفيف من حدة البطالة إلا أنها تعاني من جملةمن الصعوبات منها التسويقية، الإدارية وخاصة المالية والتي تهدد بقاءها، الأمر الذي جعلها تحظى بالأولوية ضمن مختلف برامج وإستراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا و تكلل ذلك بزيادة الوعي للأاهمية المرافقة والتي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع وهو من الآليات المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني:

هيئات ووكالات الدعم والمرافقة

ودورها في تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: هيئات ووكالات الدعم والمرافقة ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن أهمية هيئات الدعم والمرافقة ناتجة على الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إنجاح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تذليل الصعوبات التي تعترضها خاصة عند إنشائها وتنمية مشاريعها وقد أدركت الجزائر على غرار باقي الدول في دول في العالم بأهمية احتضان ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تبنيها لمجموعة من البرامج والآليات التي تصب في صالح تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم انشاء عدة هياكل تسهر على تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والتي تسعى إلى مرافقة أصحابها بمنحها مجموعة من الامتيازات وعليه جاء الفصل الثاني للتعرف على برامج وآليات المرافقة التي اعتمدتها الجزائر لدعم وتمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المبحث الثالث: الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

المبحث الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الاستثمارات التنموية الاقتصادية، وتركز الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها البارزة في الاقتصاديات، وتحليل وضعها وأهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، من أجل ذلك اعتمدت الحكومة الجزائرية على خلق أجهزة و برامج تساهم في مجملها بحل مشاكل تمويل العديد من هذه المؤسسات وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى استعراض أهم هيئات المرافقة المقاولاتية لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول تعريف ونشأة الوكالة :

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب من خلال توفير فرص العمل، سنتعرف في هذا المبحث على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

1. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE :

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة إقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة ومناصب العمل، تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.[1]

2. نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417الموافق 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتحديد قانونها الأساسي، بالمادتين 7 مكرر و 22 مكرر تحرران كما يأتي:

المادة 7 مكرر: تتوفر الوكالة على هيكل مركزي 1432يكلف بالمراقبة والتفتيش، تحدد مهام الهيكل المركزي وتنظيمه وسيره بقرار من الوزير المكلف بالعمل والتشغيل المادة 22 مكرر: يعين أعوان المديرية مسؤولة الهياكل المركزية مسؤولة فروع الولايات بقرار من الوزير المكلف بالعمل والتشغيل بناء على إقتراح من المدير العام وتنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها.[2]

---

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، متاح على الموقع https:/wwwpromoteur.anade.dz/documents/documents_utiles

[2] المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة بتاريخ الأحد أول ربيع الثاني عام 1432 الصادرة في 6 مارس 2011، ص 18.

وعليه فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها .[1]

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وشروط تأهيلها :

1. مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وقد جاءت لتحل محل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وتقوم بالمهام التالية:[2]

- تقديم استثمارات ذات جدوى اقتصادية ممولة بشكل كبير من قبل خزينة الدولة (يتم التمويل من خلال قسط من البنك حسب رغبة صاحب المشروع بالإضافة إلى قسط من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، إضافة إلى مساهمة بسيطة من قبل صاحب أو أصحاب المشروع.
- توجيه مختلف الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل.
- السعي وراء إنشاء مناصب شغل دائمة.
- تهدف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات. كما تسعى إلى دعم تشغيل الشباب وإلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي (إدارة الأعمال)، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كلّ مراحل المرافقة
- تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكلّ الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.
- بالإضافة الى:[3]
- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية.
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم. تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة.
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها، إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20 -329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وإنشاء قانونها الاساسي وتغيير تسميتها ، متاح على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/97526-2020-12-08-18-27-10 .

[2] محاضرات مدخل إلى المقاولاتية، جامعة وهران 2، متاح على الموقع https://elearn.univ-oran2.dz/enrol/index.php?id=6456.

[3] فتيحة زايدي، "**دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد3، المجلد 10، ورقلة، الجزائر، 2022 ، ص ص 221- 222 .

- عصرنة ورقمية آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز إستحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات.
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة، تشجيع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءات على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركات.

2. شروط التأهيل لهذه الوكالة :

كانت الشروط كما يلي:[1]

- أن يتراوح السن ما بين 19 و40 سنة.
- أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني وأولهم مهارات معرفية معترف بها.
- أن يكون قادر على دفع المساهمة الشخصية.
- أن لا يكون قد إستفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان إستحداث النشاطات.

المطلب الثالث: صيغ التمويل والمشاريع الممولة

1. صيغ التمويل

1.1 التمويل الثلاثي:

يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة لتمويل البنك، والجدول التالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

الجدول رقم(04): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
حتى 10.0000000	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	70%
	الغير بطالين	المناطق الجنوب	%10	20%	%70
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	15%	%15	70%

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الاستثمار إلى 100000000 تكون فيه نسبة المساهمة الشخصية 5% ونسبة القرض بدون فائدة(25%) والقرض البنكي(70%)هذا بالنسبة لفئة الطلبة والبطالين.

[1] فاطمة بودرة، "**فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد2، المركز الجامعي، الجزائر، 2022، ص 118 .

أما فئة الغير بطالين في مناطق الجنوب تكون نسبة المساهمة الشخصية(10%) وفي مناطق الهضاب العليا(12%) أما باقي المناطق تكون فيها المساهمة الشخصية(15 %)، ونسبة القرض بدون فائدة(20%) (18%) (15%)بالترتيب، وبالنسبة لتمويل البنوك (70%)لجميع المناطق.

2.1 **التمويل الثنائي**: تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فقط .

الجدول رقم (05): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
10.000.000	%50	50%
التمويل الثنائي		

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles

تصل قيمة الإستثمار10000000 تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها(50%)،وتكون نسبة الفرض بدون فائدة 50 .

3.4 **التمويل الذاتي**: يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة (100%)أين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري .

الجدول رقم (06): التمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
10.000.000	%100
التمويل الذاتي	

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles

المستثمر يمول نفسه بنفسه بقيمة (100%) وتكون قيمة الاستثمار 10.000000 دينار جزائري .

2. المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

1.2 القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

منذ 2020 إلى غاية 30 جوان 2022 تم تمويل حوالي 16327 مؤسسة مصغرة و خلق 38243 منصب شغل[1].

من خلال الشكل (1)التالي سوف نوضح نسب المشاريع الممولة:

[1] مريم علوش، **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-إنطلاقة جديدة وفق مقاربة إقتصادية بحتة**، على الموقع https://almostathmir.dz

الشكل رقم 02:نسب توزيع المشاريع الممولة

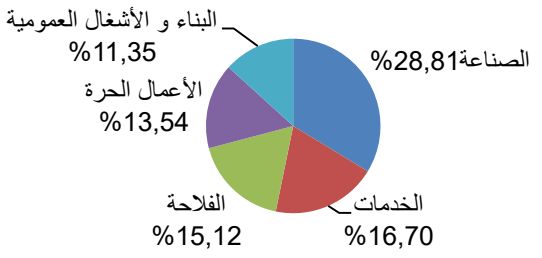

المصدر: مريم علوش، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-انطلاقة جديدة وفق مقاربة إقتصادية بحتة، على الموقع .https://almostathmir.dz

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قطاع الصناعة جاء في المرتبة الأولى بنسبة (28,81%) مشروع ممول يليه قطاع الخدمات بنسبة (16,7%) مشروع ممول ثم يأتي قطاع الفلاحة بنسبة(15,12%) مشروع ممول ثم قطاع الأعمال الحرة بنسبة(13,54%) وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة(% 11.35) مشروع ممول.

2.2 المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

منذ نشأة الوكالة إلى غاية 31-12-2021 قامت والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ب تمويل 395812 وتوفير 944525 منصب شغل.

جدول رقم (07):توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة منذ نشأة الوكالة إلى غاية (31-12-2021)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	%	عدد الوظائف	عدد متوسط التوظيف	قيمة الإستثمار(دج)	متوسط تكلفة التوظيف	متوسط تكلفة المشروع الصغير
الزراعة	59894	15	141567	2	22523049937	1590986	3760 494
الفنون والحرف اليدوية	43663	11	127.638	3	112368363963	880368	2573 537
البناء والأشغال العمومية	36162	9	104505	3	140807307625	1347374	792 893 3
هيدروليك	570	0	2079	4	3393895933	1632466	203 954 5
الصناعة	30348	8	86216	3	148335635733	1720512	4887822
الصيانة	11395	3	26105	2	32471485197	1243880	2849 626
الصيد البحري	1136	0.29	5563	5	7539558396	1355304	6636935
المهن الحرة	13055	3	29237	2	37138891715	1270270	2844802
الخدمات	110355	28	256992	2	36407772304	1416688	3299149
نقل التبريد	13390	3.4	24138	2	33799593882	21400265	252422
نقل البضائع	56842	14.4	96.754	2	147516023362	26501524	2596016
نقل المسافرين	19020	5	43731	2	46920207187	21072928	246688
المجموع	395812	100	944525	2	1299599585235	1375929	3283376

SOURCE: Ministère de l'Industrie، D direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique de la PME, N 40 Edition mars 2022, p30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر القطاعات تمويلا هو قطاع الخدمات ب110355 مشروع ممول بنسبة (28%) والذي خلق 256992 منصب شغل بقيمة استثمارا بلغت 36407772304 دج، يليه قطاع الزراعة ب59894 مشروع ممول بنسبة(15 %)حيث بلغت قيمة الاستثمار 22523049937 دج، والذي خلق 141567 منصب شغل، يليه قطاع نقل البضائع 56842 بنسبة(14,4%)وقام بخلق 96754 منصب شغل، وبلغت قيمة استثماراته 147516023362 دج .وقد بلغ مجموع المشاريع الممولة 395812 ب 94452منصب شغل، وبلغت قيمة استثماره 1299599585235مليون دج .

3.2 توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس.

منذ نشأة الوكالة إلى غاية 31-12-2021 قامت الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ب تمويل 395812 وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الذكور353750 و42062 مشروع ممول بالنسبة للإناث.

.الجدول رقم (08): المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط

نسبة الإناث	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	نسبة الإناث %
الزراعة	59894	57113	2781	5
الفنون والحرف اليدوية	43663	36225	7438	17
البناء والأشغال العمومية	36162	35296	866	2
هيدروليك	570	543	27	5
الصناعة	30348	25779	4569	15
الصيانة	11395	11213	182	2
الصيد البحري	1136	1119	17	1
المهن الحرة	13055	6958	6097	47
الخدمات	110355	91852	18308	17
نقل التبريد	13390	13001	369	3
نقل البضائع	56824	56112	712	1
نقل المسافرون	19020	18569	481	3
المجموع	395812	353750	42062	11

SOURCE: Ministère de l'Industrie ،D direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique de la PME, N 40 Edition mars 2022, p31

حسب الجدول أعلاه نلاحظ منذ انطلاق الوكالة، يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأكثر جذبًا للمشاريع ب110355 مشروعا، يليه القطاع الزراعي بـ 59894 مشروعا، ثم قطاع نقل البضائع الذي مول 56824 مشروعا، وقد تم تمويل 353750 ذكر و42062 مرأة، أي أن النساء يمثلن(11%)من المجموع، و(89%)من المجموع تمثل نسبة الذكور.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورغم حداثة نشأتها من بين الأدوات المعول عليها كثيرا في مسايرة التغيرات عبر ما تتيحه من خدمات ترافق الفئات المعنية والمستهدفة من برنامج صندوق القرض المصغر.[1]

المطلب الأول: نشأة الوكالة ،اهدافها ومهامها.

نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها بلادنا منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، ليأتي تنظيم الجزائر لملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند له مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر .

1. الإطار العام لبرنامج القرض المصغر:

يندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية والتي تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات السكانية للتكفل بذاتهم، لبلوغ مستوى معيشي لائق ومنصب شغل دائم، بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة، هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل الانتقال لاقتصاد السوق، بهذا المعنى هي سياسة دعم مباشر مستهدف، تقترح كبديل للروح الاتكالية، وفي هذا الإطار تم تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قبل التنقل إلى الجانب التقني للعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فضلنا التطرق إلى مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

2. المهام الأساسية للوكالة الوطنية

وتتمثل في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعرف به.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

3. أهداف الوكالة الوطنية

إن جملة الخدمات (سواء المالية أو غير المالية) التي توفرها الوكالة قادرة على تجسيد الأهداف المسطرة والتي تتلخص فيما يلي:

[1] وهاب مقداد، "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي**"، متاح على الموقع-https://maison-entrepreneuriat.univ-setif.dz/fr/Docs/ANGEM-GEW-2017.pdf

- محاربة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل المنزلي والحرف.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة، كبديل عن الاتكالية، التي تساعد الأفراد في إدماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

المطلب الثاني: شروط التأهيل والامتيازات الجبائية:

1. شروط التأهيل:

وتتمثل في: [1]

- لعمر 18 سنة فما فوق.
- أن يكون طالب القرض بدون دخل أو من ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
- أن يتوفروا على إقامة مستقرة.
- أن يكون من ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- ألا يكون قد استفاد من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة، أن يكون قادر على تقديم مساهمة شخصية مقدرة 1 %.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان التعاقدي للقرض المصغر والالتزام بتسديد مبلغ القرض والفوائد البنكية حسب الجدول الزمني للتسديد المتفق عليه.

2. **الامتيازات الجبائية الممنوحة:** وتتمثل في : [2]

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من الرسم نقل الملكية الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشأها المقاولون.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في التحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع الضريبي و يكون هذا التخفيض كما يأتي:
  - السنة الأولى الإخضاع الضريبي: (70%).
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي(% 50).
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي(% 25).

[1] مرجع نفسه ص12.

[2] مرجع نفسه ص29

المطلب الثالث: صيغ التمويل وتوزيع القروض الممنوحة:

1 صيغ التمويل و أنماط توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة وتتمثل في :

1.1 التمويل المختلط: يخص هذا التمويل المشاريع التي تكون قيمتها الإجمالية ما بين 50000دج إلى 100000دج

الجدول رقم(09):التمويل المختلط

التمويل	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى
مشروع مابين5000دج وأقل أو يساوي .10000	%3	%5	%97	%95

المصدر: مهدية بوجمعة، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تسويق العمليات المالية والمصرفية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص61.

2.1 التمويل الثلاثي:

هذا التمويل يخص المشاريع التي يتعدى مبلغها 100000دج و يعادل أو يقل عن 400000دج .

الجدول رقم(10): التمويل الثلاثي

التمويل	المساهمة الشخصية		القرض البنكي		القرض بدون فائدة	
مشروع من 100000إلى 400000دج	منطقة الجنوب	منطقة أخرى	منطقةالجنوب	منطقة أخرى	منطقةالجنوب	منطقة أخرى
	%3	5%	70%	70%	%27	25%

المصدر: مهدية بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

3.1 **التمويل بالموارد الأولية:** التمويل هنا ما بين المستفيد والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولا يتجاوز 30000دج كما يلي:

- المساهمة الشخصية هي(10%).
- القرض غير مأجور يمنح على الأكثر(90 %).

الجدول رقم (11): التمويل بالموارد الأولية

التمويل	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
30000	%10	%90

المصدر: مهدية بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص64.

2. أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة:

الجدول رقم (12): أنماط تمويل القرض المصغر على مستوىANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	%نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد اولية)	0	0	10	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية على مستوى ولايات الجنوب)	0	0	100	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1	70	29	-

المصدر: خير الدين جمعية، "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة-دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص197.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه الوكالة تشرف على صيغتين من التمويل، ابتداء بالاعتماد على سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100000دج، و بالإمكان ان تصل إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب، من خلال شراء المواد الأولية، (المستفيد 1، الوكالة 29، البنك70) من خلال شراء عتاد صغير و مواد أولية، مشروع صغير والتي لا تتجاوز 1000000دج تستدعي تركيبا ماليا من البنوك.

3. توزيع القروض الممنوحة

1.3 توزيع القروض الممنوحة بدون فائدة حسب قطاع النشاط :

الشكل رقم(03): توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط

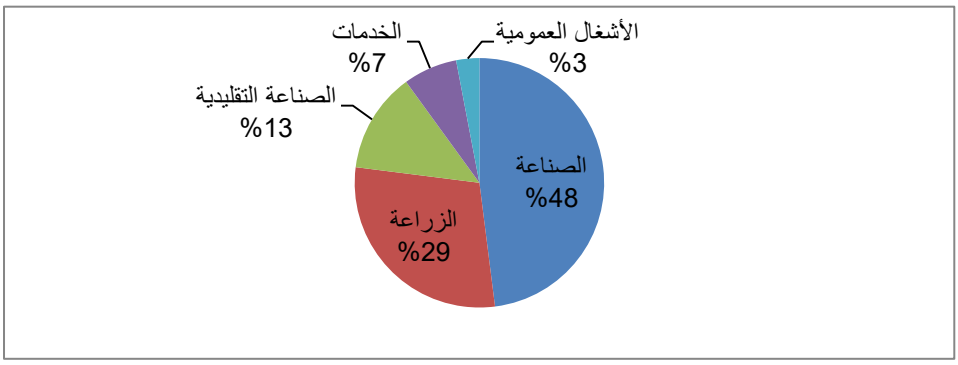

المصدر: عبد الحميد غوفي، إلياس غقال، "القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة لأفراد في الجزائر ANGEM"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، مخبر مالية، بنوك و إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012، ص45.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النسبة الكبيرة من هذه القروض وجهت إلى قطاع الصناعة و هذا بنسبة (48%)، ويليه قطاع الزراعة بنسبة (29%)، ثم قطاع الخدمات وقطاع البناء بنسبة(7%)والأشغال العمومية بنسبة (3 %).

2.3 توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع الجنس :

جدول رقم(13): القروض الممنوحة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة%
أنثى	607,083	63,43%
ذكر	349973	36،57%
المجموع	957,056	%100

SOURCE: Ministère de l'Industrie ،D direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique de la PME, N 40 Edition mars 2022, p29.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن النسبة الإناث هي النسبة الأكبر المستفيدة من القروض الممنوحة حيث تقدر(63,43%)

3.3 توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (14): توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
دون مستوى	140144	15,75%
متعلم	13587	01,53%
ابتدائي	133631	15,02%
متوسط	443758	49,86%
ثانوي	122915	13,81%
جامعي	35893	04,03%
المجموع	889928	%100

المصدر : ميساوي عبد القادر ، "**عوامل تطور ريادة الأعمال في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة المنظمات قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجلفة، 2020، ص153 .

حسب الجدول السابق غالبية المستفدين هم من فئة مستواها التعليمي متوسط بنسبة(49,86%)، ثم تليها فئة دون المستوى بنسبة تقدر15,75% ثم تليها الفئات ابتدائي وثانوي بنسبة(15.02%)، (13.81%) على التوالي، ثم الحاملين لشهادات الجامعية ب (4.03%) ، وفي الأخير فئة المتعلم.

المبحث الثالث: الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة C NAC

يعتبر الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة من أهم الهيكل التي أنشأت من قبل الدولة بهدف تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهميتها ومعرفة أساليب المرافقة المعتمدة من قبلها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

1. تعريف الصندوق الوطني لتامين عن البطالة

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.[1]

2 نشأة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة .

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-1988 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 6 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

كان أكبر قسم من منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من سنة 1994، إذ تكمن المهمة الأولى المنسوبة منذ إنشاءه في دفع تعويض البطالة الممول بنسبة(1.75%)من مجموع (34.5)، الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال، معا لتغطية مجمل المخاطر المحمية في ظل نظام الضمان الاجتماعي حيث المسجلين في نظام التأمين على البطالة مدرج ضمن الفترة الممتدة بين 1996 و 1999 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات التعديل الهيكلي.

كما قام الصندوق أيضا بمجموعة من الإجراءات النشيطة لدعم إعادة إدماج البطالين المستفيدين ومساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات ابتداء هذه الإجراءات التكوين التحويلي الذي يمكن البطالين المستفيدين من اكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على إنماء قدراتهم للإدماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى ثلاثة أشهر عموما على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كما تكفل الصندوق أيضا بجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين، أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة انطلاقا سنة 2005. حيث سجل قبل حلول 2004، 11583 شخصا مستفيدا متكونا في تقنيات البحث عن الشغل و 231 شخصا في المرافقة في

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، متاح على الموقع https://www.cnac.dz/

استحداث المؤسسات المصغرة. ومن سنة 2004 إلى غاية أكتوبر 2005، تمت متابعة 35077 ملفا خاصا بالبطالين أصحاب المشاريع من طرف 19 مستشارين منشطين، بالإضافة إلى تسجيل 8016 ملفا يخص جوائز التصديق على المؤهلات المهنية.[1]

المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمجالات التي يهتم بها.

1 مهام الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

تتمثل المهام الأساسية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :[2]

- تغطية البطالة اللاإرادية المترتبة عن أسباب اقتصادية من خلال تسديد تعويض شهري لفائدة مستفيديه مع ضمان تغطية اجتماعية وطبية لهم.
- مساعدة البطالين على الإدماج من جديد في سوق العمل من خلال مساعدات نوعية ومنظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل أو دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.
- دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات لتفادي الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية.
- دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة من ترقية الشغل من خلال التكفل بخفض حصة اشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين ورش وإعانة دعم خلال التوجيه المرافقة التمويل والمتابعة.

وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، بشرط ألا تتجاوز المؤسسة سقف 5 ملايين دج، وأن تكون المساهمة الشخصية لصاحب القرض ذات قيمة منخفضة بنسبة(5%)إلى(10%)من محمل رأس المال، والباقي يدفع عن طريق الصندوق والبنك، وتختلف المساهمة الشخصية حسب قيمة ومنطقة الاستثمار، كما هو موضح في الجدول الموالي:[3]

جدول رقم(15): هيكل التركيبة المالية لمشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	القرض بدون فائدة	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى الأول≤2000000دج	5%	5%	70%	25%	25%
المستوى2: ما بين 2000001 إلى 5000000دج	8%	10%	70%	22%	20%

[1] كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، "**دور الأجهزة الإلكترونية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر –حالة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 2، المجلد7، جامعة الشلف، الجزائر ، 2020 ،ص ص ،159-160.

[2] منا خلخال، رحمة جميلة عماري،"**دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة –دراسة حالة ولاية عين تيموشنت خلال الفترة (2005-2018)** "، مجلة اقتصاد المالية وإدارة الأعمال، العدد 2، المجلد 7، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2021 ، ص 42 .

[3] حياة بن سماعين، "**دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 1، المجلد 3، جامعة بسكرة،الجزائر، 2013، ص7.

المصدر: حياة بن سماعين، "دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 1، المجلد 3، جامعة بسكرة، الجزائر،2013، ص7.

2. مجالات التي يهتم بها الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة والامتيازات الممنوحة لها :

يهتم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالعديد من المجالات منها :[1]

- جميع أنشطة الإنتاج والخدمات بخلاف أنشطة إعادة البيع دون تعديل المنتج.
- النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية والصيد البحري والري وفي المناطق الخاصة، وولايات الجنوب والهضاب العليا كلها محبذة بتوفر الشروط اللازمة ووقفا للأحكام التنظيمية للصندوق، يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي:

الامتيازات المالية صيغة التمويل الوحيدة في إطار الصندوق هي الصيغة الثلاثية، حيث يغطي الجزء الأكبر منها تكلفة اقتناء المعدات والمعدات الجديدة. تتلخص الامتيازات المالية على النحو التالي في:

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- يقوم الصندوق بخصم جزء من الفائدة على القروض المصرفية.

الامتيازات الجبائية يتمتع الشباب الناشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي:

- **مرحلة الإنجاز**: ينعكس الامتياز في الإعفاء من رسوم القيمة المضافة لتجهيز المعدات والخدمات التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستثمار.
- تخفيض بنسبة(0.5%) من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية عند اقتناء العقارات المخصصة لمزاولة الأنشطة.
- الإعفاء من حقوق التسجيل لإنشاء عقود المشروعات متناهية الصغر.
- **مرحلة الاستغلال**: وتشمل الامتيازات الجبائية للمنشآت متناهية الصغر لمدة 3 سنوات من بدء النشاط و 6 سنوات للمناطق الخاصة على النحو التالي:

➢ الإعفاء الكامل من ضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الإجمالي وضريبة رسوم النشاط المهني، الإعفاء من ضريبة العقارات على المباني والمنشآت الإضافية المخصصة للأنشطة المؤسسية والجدير بالذكر أن المؤسسات والصناديق تقدم نفس الامتيازات تقريبًا، حتى تلك المتعلقة بالتدريب والمرافقة والمتابعة، حتى وإن لم يتم ذكرها كلها، وكذلك تلك المتعلقة بالمجالات والقطاعات ذات الأولوية.

[1] ناصر بوشارب، إلهام موساوي، "تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية – دراسة حالة ولاية سطيف"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 3، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص 100- 101.

المطلب الثالث: إنجازات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

منذ نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 31-12-2021 كان مجموع المشاريع الممولة 160162 مشروع ممول مقابل 340393 وضيفة عمل.

جدول رقم(16) :توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس

قطاع النشاط	2021				إحصائيات إلى غاية 31-12-2021			
	عدد المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع بالنسبة للنساء	عدد الوظائف	مجموع المشاريع الممولة (المليون)	عدد المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع بالنسبة للنساء	عدد الوظائف	مجموع المشاريع الممولة (المليون)
الزراعة	2015	10.6	4462	9832.14	26967	11	63813	113700.57
الفنون والحرف اليدوية	1337	21 .4	3245	4819.52	16659	22.5	43092	55281.22
البناء والأشغال العمومية	299	4.7	842	1683.11	8946	2.6	28455	37586.96
هيدروليك	14	21	42	96.41	372	5.6	125	2627.35
الصناعة	611	29.3	1619	3780.81	12943	22.1	37523	61440.17
الصيانة	76	3	188	336.43	1026	2	2480	3314.28
الصيد البحري	28	4	107	186.85	626	0.5	2231	4211.68
المهن الحرة	353	51.4	759	1724.96	1771	49.4	3821	7931.51
الخدمات	647	21.6	1578	3623.12	32381	17.3	68958	118229.02
نقل البضائع	208	0.5	263	1491.08	46124	1.5	70053	120632.29
نقل المسافرين	32	6	46	290.45	12347	1.2	18712	29611.13
المجموع	5620	18.4	13151	27864.88	160162	10.7	340393	120632.29

SOURCE: Ministère de l'Industrie ،D direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique de la PME, N 40 Edition mars 2022, p32

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجموع المشاريع الممولة منذ نشأت الوكالة إلى غاية 31-12-2021 بلغ 160162حيث قد تصدر قطاع نقل البضائع ب 46124 مشروع ممول خلق 70053 وضيفة يليه قطاع الخدمات ب32381 مشروع ممول مقابل 68958 منصب شغل وبلغت قيمة الاستثمار 118229,02، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة 26967 مشروع ممول وتوفير 3813 وظيفة وبلغت قيمة إستثمار113700.57، ووصلت نسبة تمويل العنصر النسوي(10.7%) مقابل(89,3%)مشروع ممول، أما نسبة المشاريع الممولة حسب الجنس من خلال معطيات الجدول مبية فيما يلي:

شكل رقم(04): نسبة تمويل الذكوروالإناث حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية منذ الإنشاء الى 31-12-من2021

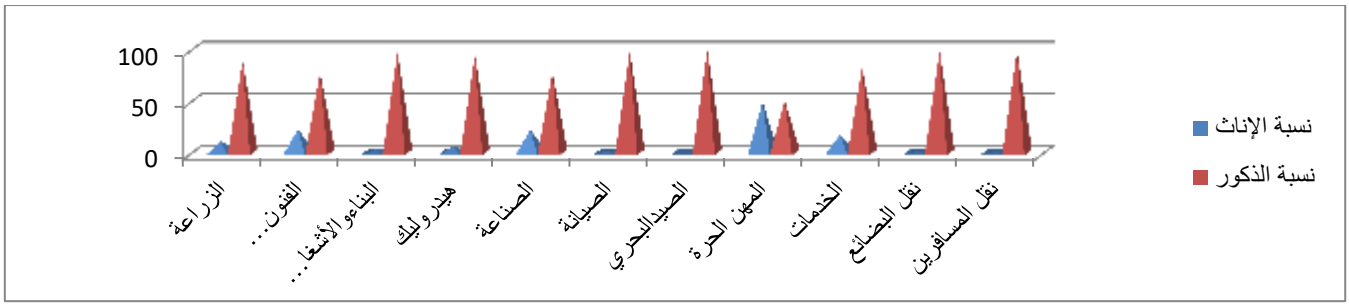

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم:(15)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان نسب المشاريع الممولة ذكور أعلى من نسبة المشاريع الممولة من قبل إناث.

خلاصة الفصل

. تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق تنمية اقتصادية حيث قامت بإنشاء العديد من الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينهم كما ذكرناهم في هذا الفصل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، من أجل توفير البيئة المناسبة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما وفرت لهم جميع أشكال الدعم المالي، وساعدت بشكل كبير على حل أكبر مشكلة تواجه المؤسسات وهي مشكلة التمويل.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول الوكالة

الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

– الوكالة الولائية قالمة–

تمهيد:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر من أهم المواضيع المهمة وتعد من أهم الأجهزة التي أنشأتها الدولة كآلية مرافقة حيث تعمل على مرافقة المشروع من بداية إنجازه إلى مرحلة تجسيده على أرض الواقع، بهدف دعم وتطوير المؤسسات المصغرة والنهوض بالاقتصاد الوطني والتنويع في الأنشطة، حيث تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية قالمة من بين الوكالات التي تم إنشاءها من قبل الدولة وهذا للتنويع وتنمية الولاية وتوفير الفرص وتشجيع الشباب المبادرين، وبهذا الصدد سوف نقوم بدراسة ميدانية الوكالة الولائية-قالمة- للتعرف على واقعها وكيفية مساهمتها في التمويل.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- قالمة-

المبحث الثاني: أساليب المرافقة وتمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية - قالمة.

المبحث الثالث : تقديم حصيلة نشاطات الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية - قالمة

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم هيئات دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر، بالنظر إلى الامتيازات التي تمنحها لتشجيع الشباب على إنشاء مؤسساتهم، ومن خلال هذا المبحث سيتم تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) – الوكالة الولائية قالمة-

المطلب الأول: نشأة و تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – الوكالة الولائية قالمة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 1996، وقد تم تعديله بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22نوفمبر 2020، جاءت هذه الوكالة، لمرافقة الشباب حاملي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية وخدماتية أو توسيعها، وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب العمل، وتشجيع أنواع الأعمال والتدابير التي تؤدي إلى ترقية المبادرات المقاولاتية.

وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتمويل كل الصيغ المؤدية إلى تشجيع فئة الشباب على إقامة مؤسسات مصغرة، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، حتى تتحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها وبصورة جيدة لتشجع المبادرات المقاولاتية المحلية، تضمنت الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات من بينها أربعة فروع بالعاصمة، وكذا 160 ملحقة متواجدة على مستوى مناطق عدة.[1]

المطلب الثاني: مهام و أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في إطار قيام الوكالة بوظائفها تقوم الوكالة بمجموعة من المهام، وفي هذا المطلب سيتم التطرق لمهام وأهداف الوكالة.

1. مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يمكن التطرق إلى مهام الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية قالمة فيما يلي:

- دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب حاملي المشاريع في إطار إحداث مشاريعهم الاستثمارية ؛
- إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء.
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -قالمة-، بتاريخ 27 مارس 2023.

- تبليغ الشباب حاملي المشاريع بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تطبيق برامج لتطوير نوعية خدمات الوكالة وتحسينها؛
- تشجيع كل الأعمال التي تؤدي إلى ترقية وتوسيع الأنشطة؛
- تضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب حاملي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- إقامة علاقات متواصلة، عن طريق اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع واستغلالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية من شأنها المساهمة في ترقية المؤسسة المصغرة وضمان ديمومة المؤسسات المصغرة الحديثة؛
- تعليم الشباب حاملي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع البرامج التكوينية؛
- تطبيق ورصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.

2. أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تكمن أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة- فيما يلي:[1]

- تفعيل دور المؤسسات المصغرة وجعلها أكثر تكاملا؛
- التخفيف من مشكلة البطالة؛
- خلق روح المبادرة الفردية والجماعية لدى الشباب؛
- تشجيع الأفعال والإجراءات التي تؤدي إلى ترقية تشغيل الشباب؛
- تدعيم خلق النشاطات من طرف أصحاب المبادرات؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قالمة على هيكل تنظيمي منظم وبسيط يعطي صورة دقيقة حول المؤسسة ويعكس طبيعة نشاطها، يمكن إبرازه في الشكل الآتي:

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- ، 27مارس 2023.

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة-

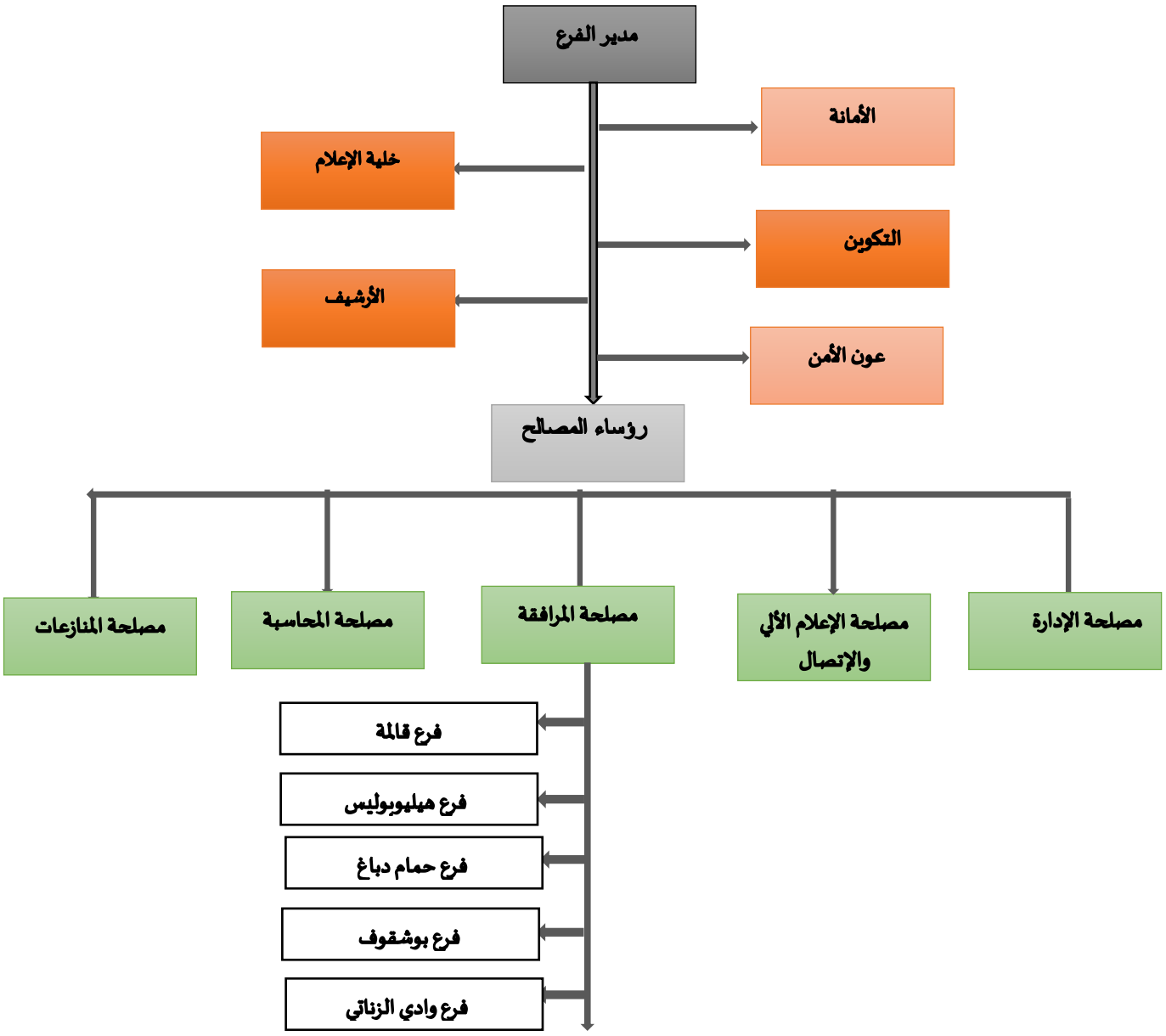

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة المقاولاتية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة-

ويمكن فيما يلي توضيح دور مختلف الهياكل والمستويات التنظيمية للوكالة محل الدراسة من خلال توضيح المهام الخاصة بكل مصلحة على حدى:

- **مدير الفرع**: هو المسير والمتحكم في الوكالة ككل.
- **الأمانة**: تنظم وترتب كل ما يتعلق بمهام المدير.
- **الاستقبال والتوجيه:** يتولى المكلفين باستقبال وتوجيه الوافدين للوكالة إلى المصالح المقصودة.
- **خلية الاتصال والإصغاء**: الاهتمام بجميع العلاقات الداخلية والخارجية للوكالة.
- **العلاقات الداخلية:** تهتم بتنظيم السير الحسن للعلاقات الداخلية بين الموظفين.
- **العلاقات الخارجية**: تهتم بإيصال جميع المعلومات والخدمات التي تقدمها الوكالة لأصحاب المشاريع، المستثمر والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- **مصلحة المحاسبة المالية**: تمول وتقيد جميع النشاطات التي لها علاقة بالجانب المالي للوكالة.
- **مصلحة المتابعة والمنازعات**: متابعة إنجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيارات ميدانية خلال مرحلة الاستغلال، كذلك المتابعة القضائية للذين أخلو بدفتر الشروط.
- **مصلحة الإدارة والوسائل**: تعمل على توفير جميع متطلبات الوكالة من عتاد وكل ما من شأنه الإسهام في ضمان السير الحسن لعمل الموظفين، بالإضافة إلى الشؤون المتعلقة بالمستخدمين.
- **مصلحة المرافقة**: استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة و توجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة ودراسة المشاريع وعرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها، بالإضافة إلى مرافقة أصحاب المشاريع خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع، مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاث أيام بهدف ضمان السير الحسن للمشروع فيما بعد.
- **الأرشيف**: أرشفت جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة.

المبحث الثاني: أساليب المر افقة وتمويل المؤسسات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كأحد آليات المرافقة التي سخرتها الدولة للمستثمرين الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة، للقيام بمرافقة المشاريع وتزويدها بالمعلومات، تقوم بتقديم العديد من الخدمات والتسهيلات والامتيازات التي تساهم في إنشاء وترقية هاته المؤسسات وهذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: شروط التأهيل والإعانات المقدمة من طرف الوكالة.

يجب أن تتوفر في أصحاب المشاريع جملة من الشروط تتمثل فيما يلي:[1]

شروط التأهيل:

- أن يتراوح عمره ما بين 19 و40 سنة.
- أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني، أوله مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة أخرى.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ألا يكون قد استفاد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.
- إلغاء شرط البطالة.

- **الإعانات التي اعتمدت من قبل الوكالة**: تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية العديد من الإعانات المتعلقة بالجانب المالي والجبائي ويمكن حصرها فيمايلي:

1.2 الإعانات المالية ومدة تسديدها:

- قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار يسدد خلال الفترة 11 سنة و 06 أشهر، سوف نوضحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(06): مدة تسديد القروض

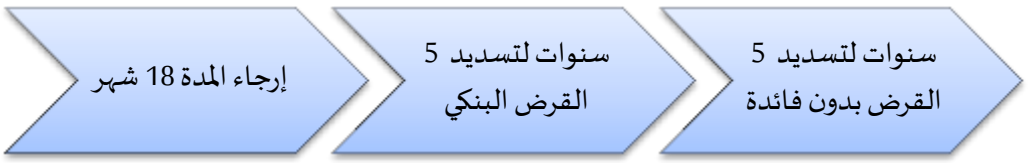

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة-.

- تخفيض نسبة الفوائد البنكية: تخفض نسبة فائدة القرض البنكي إلى(100%).

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- ،يوم4 افريل 2023.

2.2 **الإعانات الجبائية**: وتجسد وفق عدة مراحل نوجزها فيمايلي:

1.2.2 مرحلة الإنجاز

- تخفيض الرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من القيمة المضافة على العتاد بالنسبة للمؤسسات المصغرة التي اختارت النظام الحقيقي.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2.2.2 مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) إبتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02 سنة) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

المطلب الثاني: الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بمجموعة إعفاءات على النشاطات التي أنجزها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة:[1]

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية والبيانات المستعملة لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها وتكون مدة الإعفاءات 6 سنوات ،
- تعفى من رسم نقل الملكية المنصوص عليه، الإقتناءات العقارية قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع، لا تستفيد السيارات السياحية من هذا الحكم إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية في النشاط، كما تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة الوكالة، من

[1]. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- ،يوم 9 مارس 2023.

تخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، وكذلك من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك من خلال ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي فيكون كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره(70%)
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي. تخفيض قدره(50%)
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره(25%)

يمكن للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة الدعم إحداث نشاطاتها من تخصيص طالبي عمل مبتدئين اثنين، بعقود إدماج حملي الشهادات وبعقود الإدماج المهني أو بعقود التكوين لا تخضع الشركات حديثة التسجيل في السجل التجاري لإجراءات الإيداع القانوني لحساباتها بالنسبة للسنة الأولى من تسجيلها في السجل التجاري، كذلك لا تخضع الشركات المنشأة في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى دفع الحقوق المتعلقة بإجراءات الإيداع القانوني لحسابات الشركات خلال السنوات الثلاث الموالية لقيدها في السجل التجاري، إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع المستفيدين من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في منطقة تستفيد من إعانة الوكالة الخاصة لتطوير مناطق الجنوب، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، تمدد مدة الإعفاء من الرسم العقاري على ممتلكات المبنية إلى 10 سنوات، عندما تكون هذه البيانات وإضاة البيانات المستعملة في مناطق تستفيد من إعانة الوكالة الخاصة لتطوير مناطق الجنوب، مع تمديد مدة الإعفاء إلى 6 سنوات.

مع إمكانية الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات المصنعة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء والتوسيع.

مع صدور قانون المالية، أخضع المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم، وتنمية المقاولاتية للضريبة الجزافية يخضع لهذا النظام الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 مليون دينار جزائري، تستفيد الأنشطة التي تمارسها الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية، المؤهلون للاستفادة من دعم الوكالة، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها، تمدد هذه المدة إلى 6 سنوات، عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، تتمدد هذه المدة لسنتين، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 مستخدمين على الأقل لمدة غير محددة يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أن المستثمرين يبقون مدنيين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة (50%)من المبلغ المنصوص عليه مع مراعاة أن المكلفين الجدد ليسوا ملزمين بدفع الضريبة خلال السنة الأولى من الاستغلال، يشمل تقييم رقم الأعمال المكلفين بالضريبة الجدد، الفترة الممتدة من اليوم الأول من الاستغلال إلى غاية 31 ديسمبر من السنة نفسها.

تكون الاستثمارات التي تستفيد من الامتيازات المنصوص عليها، محل متابعة خلال فترة الاستفادة من هذه الامتيازات، طبقا للإجراءات التي وضعتها الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية ويسلم لصاحب المشروع قرار منح الامتيازات الجبائية بعنوان الاستغلال عن كل سنة ضريبية، قابل للتجديد إلى غاية انتهاء فترة الإعفاء الممنوحة، فيكون تجديد القرار مشروطا باحترام الشاب صاحب المشروع للالتزامات المفروضة عليه.

المطلب الثالث: مراحل إنشاء المؤسسة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

لتجسيد فكرة المشروع إلى مؤسسة من طرف الوكالة فإنها تمر بمجموعة من المراحل سنحاول عرضها فيمايلي:[1]

- التزامات أصحاب المشاريع؛
- رصد المساهمة الشخصية؛
- الانخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع؛
- المشاركة في تكوين إجباري منظم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، قبل تمويل المشروع؛

الإعانات المالية:

- قرض بدون فائدة
- قرض إضافي غير مكافئ عند الضرورة
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى (100%)

مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية مقابل مبلغ مالي لاكتساب العقارات الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- تخفيض بنسبة(5 %)من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة في إنجاز الاستثمار.

مرحلة استغلال المشروع و ابتداء من انطلاق النشاطات:

- الإعفاء من الرسم على البناءات والبناءات الإضافية لمدة (03-06-10سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء لمدة(03-06-10سنوات) حسب الموقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلاله من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU.
- يمكن تمديد فترة الإعفاء بعد انتهاء المدة المتفق عليها، التمديد لمدة سنتين و ذلك عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة معينة، غير أن المستثمرين (الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة)

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- ،يوم 27 أفريل 2023.

يبقون مدنيين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة (50%) من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضريبة المباشرة والمقدر ب10 آلاف دينار جزائري بالنسبة لكل سنة مهما كان رقم الأعمال المحقق.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل IRG، أو الضريبة على أرباح الشركات IBS حسب الحالة وكذا الضريبة على النشاط المهني tap، وذلك من خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره(70%).
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره(50%)
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره (25%)

يمكن تلخيص خطوات إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فيما يلي:

1. التحسيس والاعلام:

حصول الشخص المبادر على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة وتكوين وامتيازات وفرص الاستثمار وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

2. التسجيل عبر البو ابة الالكترونية:

بعد تعيين المشروع المراد إنشاءه وكذا العتاد الواجب اقتناءه، يمكن للصاحب فكرة المشروع الدخول إلى الموقع الإلكتروني https//promoteur/ansej/dz/ الذي وضعته الوكالة من أجل مباشرة عملية التسجيل، عبر إدراج البيانات المتعلقة بشخصه وشركائه إن وجدو ومؤسسته، تحديد النشاط وقطاعه، صيغة التمويل المطلوبة والقروض الإضافية إن تطلب النشاط، قيمة الاستثمار، قائمة العتاد مفصلة، قيمته وممونه، تهيئة المحل إن تطلب الأمر وتنتهي العملية بطباعة استمارة التسجيل التي يتقدم بها لأخد فروع الوكالة أو ملحقاتها قصد استقبال طلبه.

3. دراسة المشروع ومخطط الأعمال

بعد إتمام مرحلة التسجيل يتم دعوة صاحب فكرة المشروع من طرف الإطار المكلف بالمرافقة في أجل لا يتعدى 5 أيام من تسجيله في الموقع الإلكتروني، من أجل إيداع استمارة التسجيل والتأكد من صحة المعلومات المدرجة في الموقع والخاصة بصاحب المشروع والعتاد المراد اقتناءه ومقر النشاط، لا سيما محيط المؤسسة المراد إنشاؤها، ثم بعد ذلك يتم تحديد موعد آخر للمقابلة الفردية في أجل لا يتعدى 7 أيام من إيداع استمارة التسجيل للتعمق في دراسة تقنية اقتصادية للمشروع وإنجاز مخطط الأعمال، دراسة السوق واختيار التقنيات والموارد البشرية والدراسة المالية وبرمجته للمرور على اللجنة، على أن لا تتعدى المدة بين استقبال استمارة التسجيل والمرور على اللجنة 15 يوما.

4. تقديم المشروع أمام لجنة انتقاء و اعتماد وتمويل المشاريع:

في هذه المرحلة يقوم الشخص المبادر بعرض فكرة مشروعه أمام لجنة انتقاء واعتماد تمويل المشاريع، لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض .

- **في حالة تأجيل قرار اللجنة:** يتم إشعار صاحب المشروع لرفع تحفظات اللجنة اتجاه مشروعه وبرمجته مباشرة لاجتماع اللجنة المقبل في حدود 15يوما.
- **في حالة رفض اللجنة للمشروع:** يتم إشعار صاحب المشروع بأسباب الرفض، وهنا لدى صاحب المشروع الحق في الطعن في قرار اللجنة إذا لم يقتنع بأسبابها، وعليه يودع لدى مصلحة المرافقة طعنا في قرار الرفض في أجل لا يتعدى 15 يوم وإعادة دراسة مشروعه من قبل اللجنة للمرة الثانية والأخيرة، وهنا إذا كان هناك رفض للمشروع للمرة الثانية من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع على مستوى الولاية، ويقابله عدم تقبل قرارها من قبل صاحب المشروع، يمكن للصاحب المشروع أن يقوم بالطعن في قرار اللجنة ليتم دراسة طلبه من قبل اللجنة الوطنية للطعون على مستوى المديرية العامة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- **في حالة القبول:** والذي يتوج بشهادة تأهيل تقدم للشاب المبادر، فهو مطالب بإيداع الملف الإداري والمالي في أجل لا يتعدى 15 يوما، والمتكون من كل ما يؤكد صحة المعلومات التي ظهرت في استمارة التسجيل.

5. المو افقة البنكية والتأسيس القانوني للمشروع:

بعد إيداع الملف لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية -قالمة - والحصول على الموافقة للتمويل المشروع، في فترة لا تتعدى شهرين من دراسة الملف من طرف البنك، يصبح المقاول صاحب فكرة المشروع ملزما بالإنشاء القانوني لمؤسسته وإكمال ملفه في أجل 9 أشهر كحد أقصى، باستثناء النشاطات التي تتطلب الحصول على تصريح مبدئي لمزاولتها.

6. **المساهمة الشخصية:**

بعد تعيين هيكل استثمار وتمويل المشروع، هنا صاحب المشروع مطالب بإيداع قيمة مساهمته الشخصية في حسابه المفتوح على مستوى الوكالة البنكية التي منحته الموافقة لتمويل مشروعه.

7. تكوين الشاب المستثمر:

تحت عنوان" تقنيات التسيير في المؤسسة المصغرة"، تهدف الدورة التكوينية على مستوى فروع الوكالة إلى الرفع من الإمكانيات الخاصة بمجال التسيير للشباب مسيري المؤسسات المصغرة التي سيم تمويلها في إطار دعم الوكالة، وفق معايير صحيحة، يكلف بالدورة إطارات تكوين معتمدين من المكتب الدولي للعمل (ILO)، ويعتبر تكوينا إجباريا مدته 3 أيام، يتم فيها تلقين الشباب المبادر المقاييس الرئيسية (التسويق، حساب التكاليف، التسجيل المحاسبي، التخطيط المالي، المؤسسة والعائلة ...الخ). وتحسيسهم بضرورة التسيير الأمثل من خلال التعريف بمفهوم المؤسسة المصغرة، وظائفها الأساسية ودورة حياة المؤسسة.

8. تمويل المشروع:

بعد التأسيس القانوني للمؤسسة المصغرة وإتمام الملف والتكوين، تقوم الوكالة بتمويل المشروع والانتقال إلى إجراءات الحصول على الشبكات لاقتناء العتاد وتأمينه وشراء المواد الأولية للانطلاق في النشاطات.

9. إنجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال:

بعد تمويل المشروع وإتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، على الشاب صاحب المشروع الحصول على العتاد وتركيبه مقابل محضر بداية النشاط المنجز من طرف إطار الوكالة المكلف بالمتابعة.

10. الاستفادة من الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال مرحلة الإنشاء: إمكانية تمديدها لسنتين عند التعهد بخلق 3مناصب عمل دائمة.

11. توسيع القدرات الإنتاجية:

هذه المرحلة متعلقة بالمؤسسات المصغرة التي تم تمويلها والتي تطمح بعد انقضاء فترة الإعفاء إلى توسيع نشاطها، من خلال اقتناء تجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو اقتناء أجهزة بإمكانها تحسين نوعية خدماتها للاستجابة لمتطلبات السوق تتمثل شروط الاستفادة من مرحلة التوسيع في:

-الاستفادة من فترة الامتيازات الجبائية المتعلقة بمرحلة الإنشاء،

تسديد(70 %)من القرض البنكي ونسبة(50%)من قرض الوكالة غير المكافئ في حالة التمويل الثلاثي.

تسديد(%100) من قرض الوكالة غير المكافئ في حالة التمويل الثنائي.

- تسديد كامل القرض البنكي وقرض الوكالة غير المكافئ في حالة تغيير البنك أو صيغة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي أو التمويل الذاتي.
- التسديد في الآجال المحددة للقرض البنكي وقرض الوكالة غير المكافئ، في الحالات التي تجاوز فيها التسديد النسب المطلوبة أعلاه.
- تقديم الحصائل السنوية الثلاثة الأخيرة بنتائج إيجابية(الحصائل السلبية المتعلقة بالاستثمار الإضافي مقبول)
- توفر كامل التجهيزات الأساسية المنتقاة في مرحلة الإنشاء.

المطلب الرابع: الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

طبقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، لا سيما تشجيع استحداث النشاطات وتحسين أداء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تم اعتماد استراتيجية جديدة ترتكز على رؤية اقتصادية وترتكز هذه الاستراتيجية على:[1]

- بعث وعصرنة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- وضع نظم بيئية لدعم وترقية المؤسسة المصغرة.
- وضع نظم بيئية الملائمة لدعم وترقية المؤسسات وذلك من خلال:

✓ تشجيع ظهور نظام بيئي محلي يفضي إلى إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة ذات القيمة المضافة، لاسيما في مجال الإنتاج، الخدمات والحرف، مع مراعاة فرص واحتياجات السوق المحلية أو السوق الوطنية.

✓ التكفل بالمؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات وذلك من خلال:

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- ، يوم 30 أفريل 2023.

- إعادة تمويل نشاطها.
- تشجيع المناولة وتوفير مخططات الأعباء لفائدتها.
- تكوين حاملي المشاريع في كيفية تسيير المؤسسة.

المبحث الثالث: تقديم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

للوقوف على الجهود المبذول من قبل الوكالة محل الدراسة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستعرض مجموعة من الإحصائيات والتي تمثل حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية في تمويل هذه المؤسسات (1-1-2010 إلى غاية 31-12-2020) وذلك بهدف تحليلها وإعطاء صورة واضحة للدور الذي تقوم به.

المطلب الأول: تطورعدد المشاريع الممولة من طرف وكالة –قالمة-

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تمويل جميع المشاريع الاقتصادية والخدماتية وقد بلغ مجموع المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قالمة حوالي6295مشروع ممول منذ 1-1-2010إلى غاية 31-12-2020.

الجدول رقم (17): تطور المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة خلال الفترة(2010-2020)

السنة / قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الزراعة	32	62	66	54	147	73	30	15	39	39	15	572
الحرف اليدوية	20	29	25	51	47	39	21	20	31	11	16	310
البناء وأشغال عمومية	59	164	128	112	125	70	24	5	18	28	24	757
الصناعة	32	101	109	107	149	83	40	18	06	06	7	658
صيانة	07	11	36	22	42	25	12	7	23	19	19	223
المهن الحرة	12	39	44	31	39	23	11	3	13	14	6	235
الصيد البحري	00	00	00	00	2	1	00	00	00	00	00	03
الخدمات	115	390	456	217	215	75	26	12	15	32	22	1575
نقل البضائع	1	371	1265	151	00	00	00	00	00	00	00	1788
نقل المسافرين	2	17	60	6	00	00	00	00	00	00	00	85
نقل التبريد	2	27	50	10	00	00	00	00	00	00	00	89
المجموع	282	1211	2239	761	766	389	164	80	145	149	109	6295

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة (أنظر الملحق رقم 1)

من خلال الجدول السابق يتبين أن حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة من سنة 2010 إلى نهاية ديسمبر 2020، حيث تجسدت المشاريع الممولة في إطار جهاز الوكالة في عدة قطاعات بنسب متفاوتة حيث أخذت قطاع نقل البضائع أكبر عدد من المشاريع الممولة قدر ب1788مشروع ممول، ثم يليه قطاع الخدمات والذي قدرب1575 مشروع ممول ، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب757 مشروع، ثم تتوزع المبادرات الممولة على باقي القطاعات بين الصناعة ب 658مشروع، ثم قطاع الفنون والحرف اليدوية ب 310 مشروع ممول، ثم قطاع المهن الحرة ثم الصيانة ب 235و 223مشروع ممول على الترتيب، بعدها نقل التبريد ب 89 مشروع ممول ثم نقل المسافرين ب 85 مشروع ممول، وأخيرا قطاع الصيد البحري ب3 مشاريع ممولة.

الخدمات يتصدر قائمة القطاعات بعدد كبير من المشاريع وأن معظم المشاريع الممولة في قطاع الخدمات مرتبطة بالنقل.

وتجدر الإشارة من أن نشاط الخدمات هو الأكثر انتشارا على مستوى الولاية حيث يتصدر المراتب الأولى لأنه الأكثر جذبا للاستثمارات لسهولة الخوض فيه وأنه لا يتطلب تكاليف كبيرة، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات المهمة هي الأخرى والأكثر جذبا للمقاولاتية وتوجههم نحوها لا يتطلب مجهودات كبيرة وفي المقابل تعود بالربح والعوائد المعتبرة، وحيث نلاحظ عزوفهم عن القطاع الفلاحي والسياحي بالرغم من امتلاك الولاية لمقومات سياحية وفلاحية بإمتياز.

الشكل رقم(07): النشاطات المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

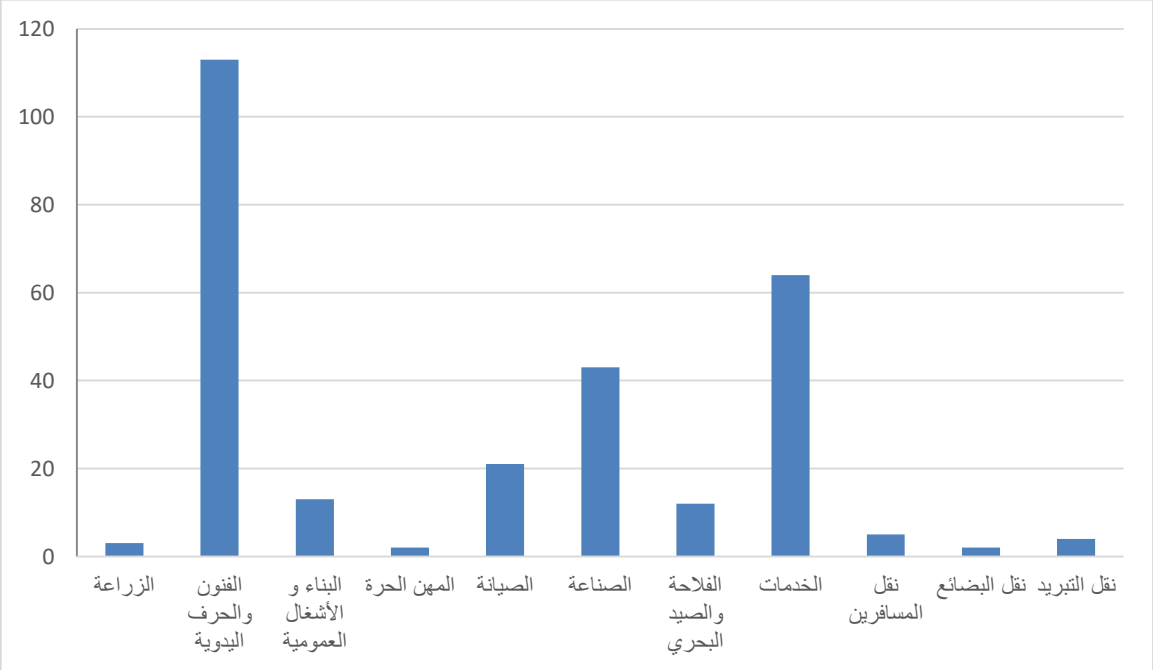

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة—

تسهر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تمويل جميع المشاريع الاقتصادية والخدماتية وقد بلغ مجموع المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قالمة 282 مشروع مدعم من طرف الوكالة حيث تصدر قطاع الفنون

والحرف اليدوية المرتبة الأولى ب 113 مشروع، يأتي بعده قطاع الخدمات ب 64 مشروع، ثم يأتي بعده قطاع الصناعة ب43 مشروع.

المطلب الثاني حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة:

سنقوم فيما يلي بتحليل تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة ومدى مساهمتها في خلق مناصب عمل خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2010-2020):

الجدول رقم(18): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من (1-1-2010_ 31-12-2020)

السنة / قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الزراعة	77	145	164	139	369	177	70	36	92	104	34	1407
الحرف اليدوية	39	66	50	114	110	80	48	42	74	26	38	687
البناء وأشغال عمومية	176	420	312	275	285	154	60	12	48	73	65	1880
الصناعة	81	217	237	274	378	176	96	39	15	18	22	1553
صيانة	13	22	72	46	89	50	27	14	56	48	46	483
المهن الحرة	27	86	94	79	86	45	25	07	36	32	18	535
الصيد البحري	00	00	00	00	4	2	00	00	00	00	00	06
الخدمات	227	766	856	419	475	151	65	25	39	95	56	3174
نقل البضائع	03	691	2373	292	00	00	00	00	00	00	00	3359
نقل المسافرين	04	30	111	11	00	00	00	00	00	00	00	156
نقل التبريد	05	51	96	19	00	00	00	00	00	00	00	171
المجموع	652	2494	4365	1668	1796	835	391	175	360	396	279	13411

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة (أنظر للملحق رقم 1)

من خلال الجدول أعلاه يتضح يبين تطور مناصب الشغل التي استحدثتها منذ بداية 2010 إلى نهاية 2020 من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- والتي وصلت إلى 13411 منصب شغل، حيث كانت سنة 2012 أكثر سنة توفر فيها

مناصب الشغل ب 4365 منصب عمل، ويمكن توضيح بيانات الجدول بشكل أفضل في صورة واضحة عن تطور المشاريع الممولة في الشكل التالي:

الشكل رقم(08):توفير مناصب الشغل حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة- منذ بداية 2010 إلى نهاية ديسمبر 2020.

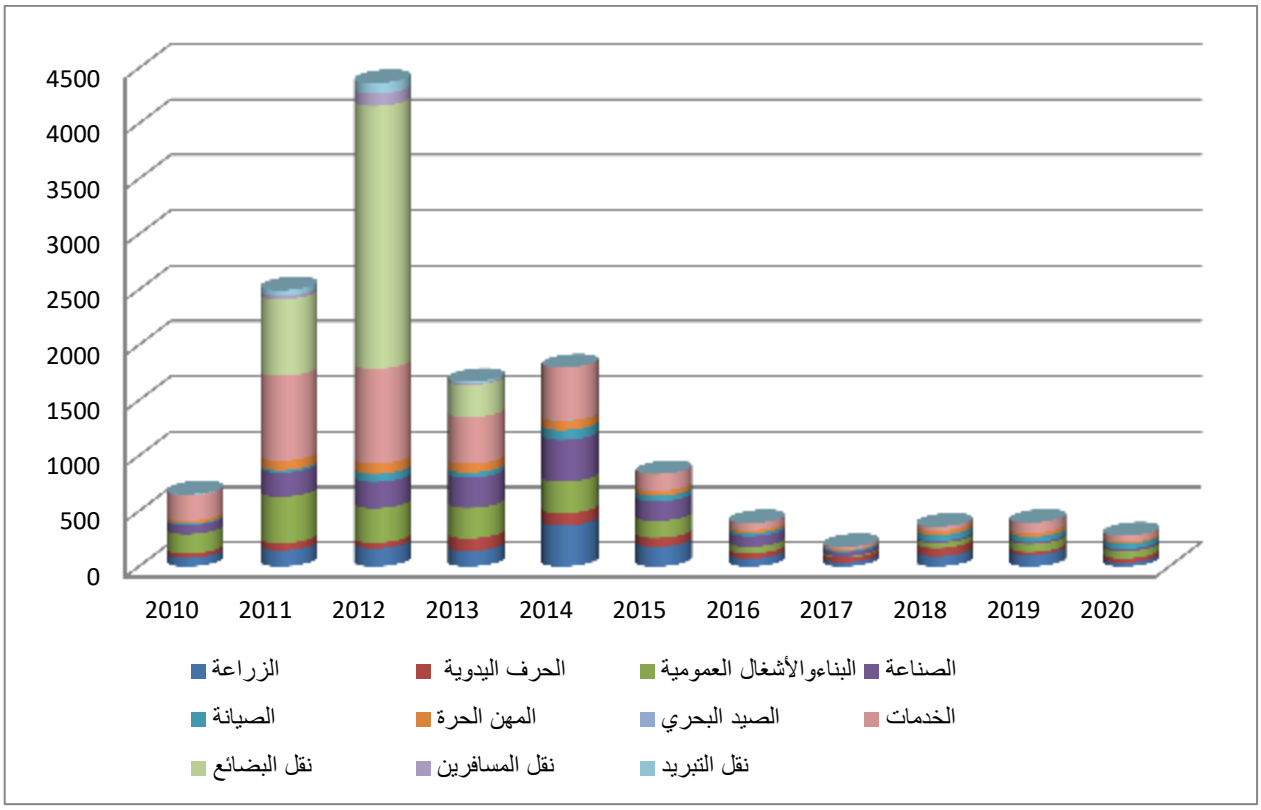

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(20).

من خلال الشكل أعلاه يتبين هناك زيادة في مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2010 إلى سنة 2012 من 654 إلى 4365 منصب شغل، ثم تنخفض بعد ذلك سنة 2012-2013 تصل إلى 1796 سنة 2013، لتستمر في الانخفاض حت تصل إلى 279 منصب شغل سنة 2020، في حين نجد في جميع السنوات قطاع الخدمات هو أكثر قطاع يوفر مناصب الشغل، وأن أكثر مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الخدمات مرتبط بالنقل ب3686 منصب شغل، ويرجع سبب تراجع توفر مناصب الشغل نقص المشاريع التي تدعمها الوكالة لتشبعها خاصة في مجال النقل.

المطلب الثالث: عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل والجنس.

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعداد عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة قالمة-من 2010 إلى غاية 31-12-2020 حسب صيغ التمويل والجنس.

1. المشاريع الممولة حسب أساليب التمويل .

تقدم الوكالة نمطين من التمويل، حيث يمثل الجدول الموالي حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية-قالمة- حسب صيغ التمويل من 2010 حتى نهاية 2020 .

جدول(19):توزيع عدد المشاريع الممولة حسب طبيعة التمويل خلال الفترة (2010-2020)

صيغ التمويل	عدد المشاريع الممولة	مناصب العمل
التمويل الذاتي	00	00
التمويل الثنائي	64	153
التمويل الثلاثي	6212	13210

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -قالمة-

من خلال الجدول أعلاه يبين توزيع عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من بداية 2010 إلى نهاية 2020، توزعت عدد الملفات الممولة في صيغتي التمويل الثنائي والثلاثي حيث بلغ عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثنائي ب 64 مشروع ممول مع عدد مناصب عمل المتوقعة بلغت 153 منصب عمل، أما عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي قدرت ب6212 مشروع ممول مقابل 13210 منصب عمل، أما بالنسبة للتمويل الذاتي فقد بلغ 00 مشروع ممول أي أن المقاول يلجأ إلى التمويل الثلاثي أكثر من التمويل الثنائي، ويعود سبب ذلك إلى تبني الأغلبية من المستثمرين لصيغة التمويل الثلاثي إلى انخفاض نسبة المساهمة الشخصية كون أغلب المستفيدين من المشاريع لا يتمتعون بالقدرات المالية الكافية من المشاريع التي تمكنهم من تجسيد مشاريعهم وتكفل البنك بالنسبة الكبرى للتمويل، وفي الجدول التالي سوف نوضح حصيلة تطور المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل:

جدول رقم (20): تطور حصيلة المشاريع المقدمة من طرف الوكالة حسب أنماط التمويل

السنوات	التمويل الثنائي		التمويل الثلاثي	
	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
2010	06	15	276	637
2011	18	40	1187	2444
2012	15	33	2209	4302
2013	09	21	756	1644
2014	08	23	757	1770
2015	02	05	386	828
2016	01	02	163	389
2017	00	00	80	175
2018	04	12	141	348
2019	01	02	148	394
2020	0	0	109	279
النسبة	1,2	1,14	98,98	98,86
المجموع	64	153	6212	13210

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -قالمة(أنظر للملحق رقم 02)

قدرت حصيلة المشاريع الممولة في حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة- منذ بداية 2010 إلى نهاية 2020 ب 6276 مشروع ممول، فحسب صيغة التمويل الثنائي فقد بلغ 64 مشروع ممول بنسبة(1.2%) مقابل 153 منصب عمل، في حين بلغ مجموع المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي ب66212 بنسبة(98,98%)مقابل 13210 منصب شغل، وتعود هذه الزيادة إلى التعديلات التي تقوم بها الحكومة من أجل تسهيل عملية التمويل للمؤسسات والمساهمة البنكية بتخفيض معدلات الفائدة ومنه تتجسد أهمية المشاريع في خلق مناصب عمل وبالتالي كلما زاد عدد المشاريع الممولة كلما كان القضاء على البطالة بشكل أسرع، والشكل التالي يوضح تطور المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل:

الشكل رقم(09): تطور المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل

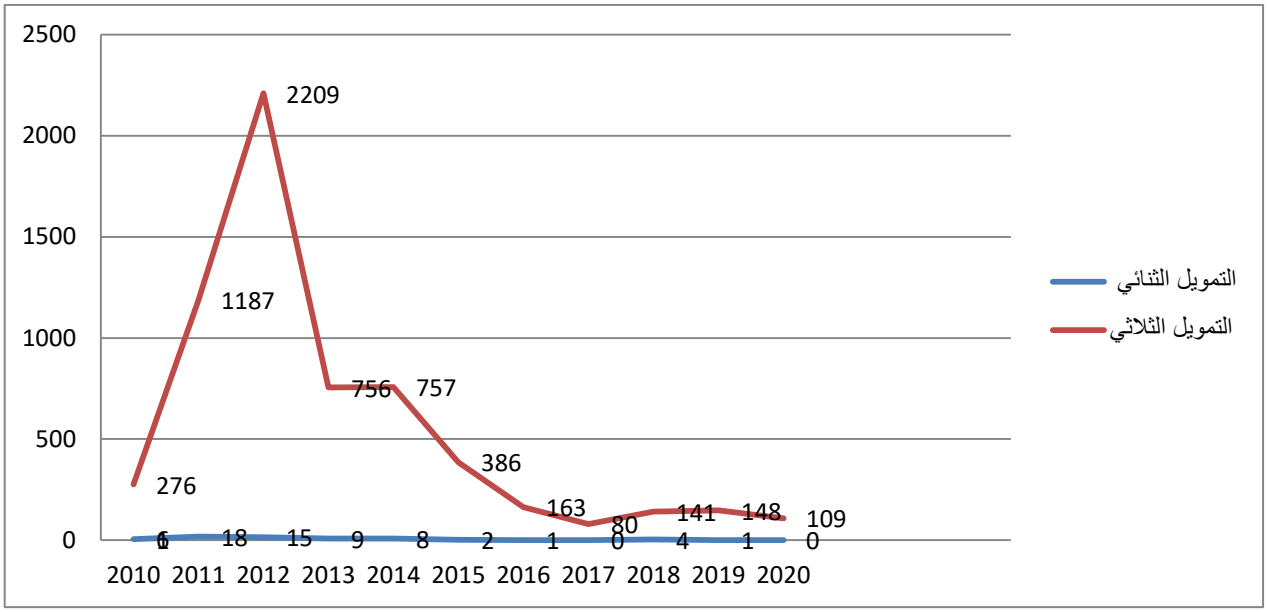

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(22)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن مشاريع التمويل من حيث صيغ التمويل الثنائي قليلة جدا مقارنة بالمشاريع الممولة حسب صيغ التمويل الثلاثي، حيث يتضح أن أكثر المبادرات المقاولاتية التي تم تمويلها تمت بصيغة التمويل الثلاثي التي تضم كلا من المقاول المبادر في مساهمته الشخصية، وقروض البنك(70%)من قيمة الاستثمار، والوكالة بنسبة(28 %)، وتؤكد هذه المعطيات أن أغلب الفئات تتراوح مساهمتها في التمويل الثلاثي.

2. المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل

هناك نوعين من المراحل التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث يوضح الجدول التالي مراحل التمويل خلال الفترة (2010-2020) :

جدول رقم(21): حصيلة المشاريع المقدمة من طرف الوكالة حسب مراحل التمويل

السنوات	مرحلة الإنشاء		مرحلة التوسع	
	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
2010	269	622	13	30
2011	1197	2464	08	20
2012	2207	4293	17	42
2013	750	1628	15	37
2014	747	1749	18	44
2015	384	823	04	10
2016	156	367	08	24
2017	78	172	02	03
2018	137	339	08	21
2019	147	389	02	07
2020	101	242	08	37
المجموع	6173	13088	103	275

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -قالمة-(أنظر للملحق رقم 03)

من خلال الجدول أعلاه يبين حصيلة المشاريع الممولة في إطار دعم الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية-قالمة- من 2010 حتى نهاية 2020 قدرة ب 6173 مؤسسة مصغرة، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة في رحلة التوسع 103 مؤسسة مصغرة والشكل التالي يبن لنا تطور المشاريع الممولة حسب مراحل المشروع.

الشكل رقم (10): تطور المشاريع الممولة حسب مراحل المشروع

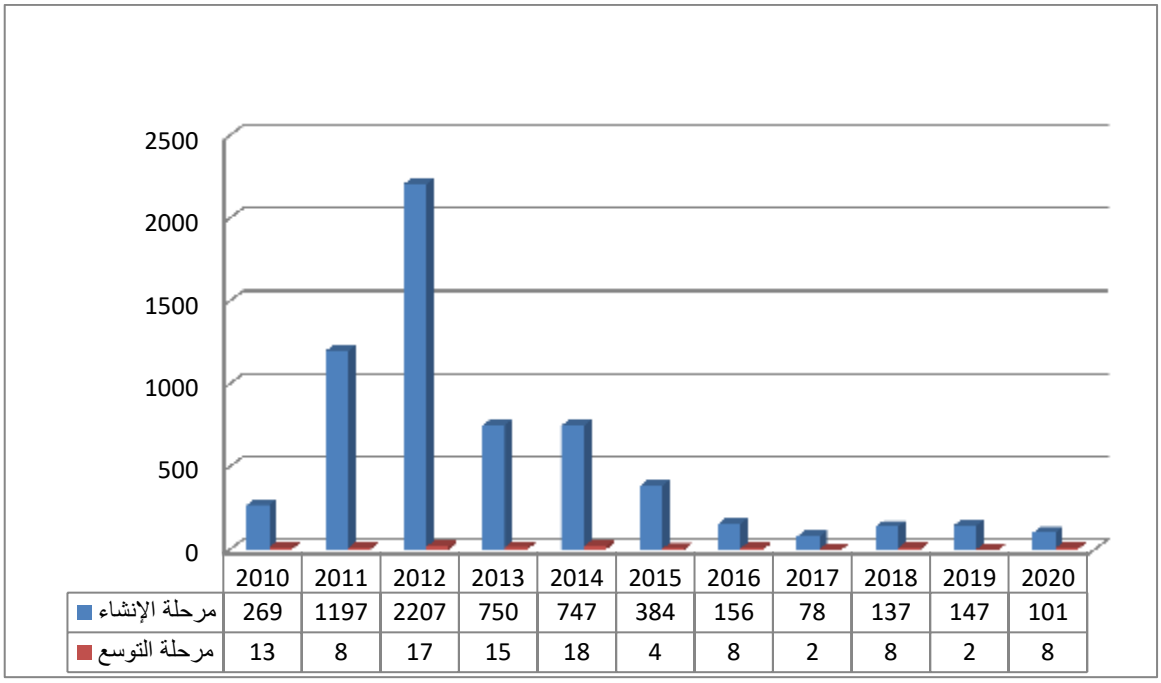

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مرحلة الإنشاء	269	1197	2207	750	747	384	156	78	137	147	101
مرحلة التوسع	13	8	17	15	18	4	8	2	8	2	8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم(23).

من خلال الشكل أعلاه تطور حصيلة المشاريع الممولة في مرحلة الإنشاء في السنوات الأولى(2010-2011-2012) عرفت تطورا مستمرا في عددها ثم بدأت بالتناقص في السنوات الأخيرة، أما بالنسبة لمرحلة التوسع عدد المشاريع الممولة خلال هذه السنوات شبه منعدمة جدا مقارنة مع المؤسسات في مرحلة الإنشاء وهذا راجع إلى أن النشاطات التي تمكن المقاول التوسع فيها محدودة من ناحية نجاح المشروع والحاجة إلى توسيع قدراته الإنتاجية، ونقص الخبرة والمعرفة يؤدي إلى عدم نجاح المؤسسة في النمو والتوسع.

3. تطور حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة-حسب الجنس خلال الفترة (2010-2020)

يتم توجيه الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية -قالمة- حسب الجنس والجدول التالي يوضح تطور المشاريع الممولة بين الذكور والإناث خلال الفترة(2010-2020):

الجدول رقم(22): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس

السنوات / الجنس	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الذكور	251	1074	2080	707	681	331	138	73	131	120	95	5681
النسبة	4.42	18.90	36.61	12.44	11.99	5.83	2.43	1.28	2.30	2.11	1.67	100
الإناث	31	137	161	60	85	58	26	07	14	29	14	622
النسبة	4.98	22.02	25.88	9.64	13.66	9.32	4.18	1.12	2.25	4.66	2.25	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة(أنظر للمحلق رقم 04).

من خلال الجدول أعلاه يبين أن الجنس المسيطر على عدد المشاريع الممولة هو جنس الذكر خلال جميع سنوات الدراسة ب5681 مشروع ممول بنسبة (90.13%) مقابل 622 للفئة النسوية أي بنسبة(9,87%)وهو ما يوضح أن فئة الذكور هي الأكثر توجها وتعاملا مع الوكالة وذلك بسبب تميز فئة الرجال بالمخاطرة وتحمل المسؤولية ضمن تسيير المشاريع مقارنة بالعنصر النسوي، أما نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم لتنمية المقاولاتية من الفترة 2010-2020 فهي موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(11): نسبة تمويل المشاريع حسب الجنس

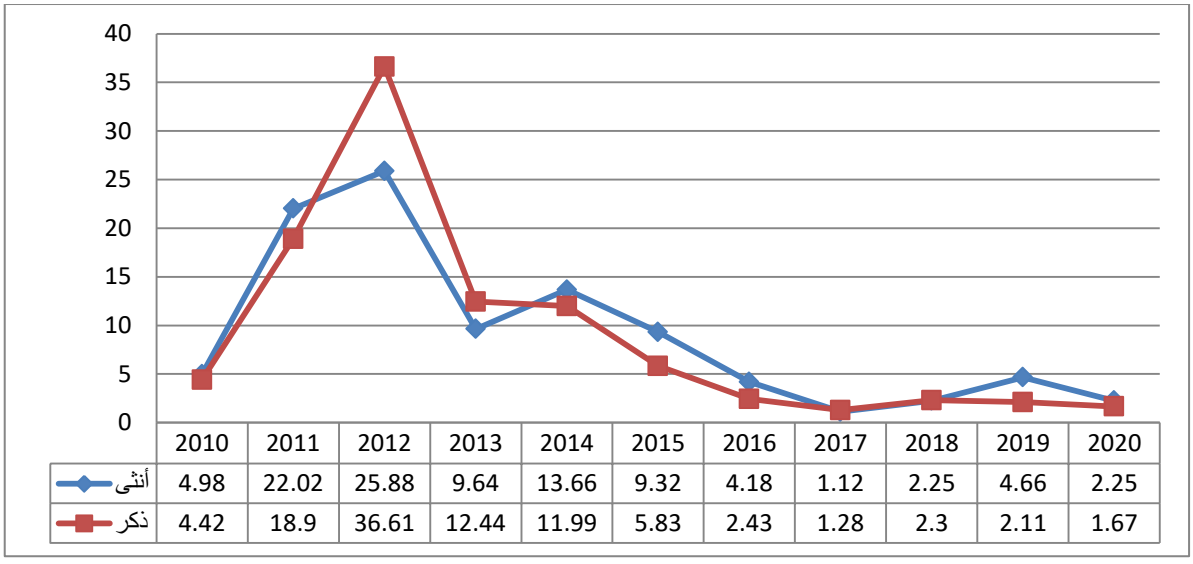

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(24)

من خلال الشكل السابق هناك زيادة في المشاريع الممولة من 2010 حتى 2012 للفئتين حيث أعلى نسبة كانت سنة 2012 نسبة قدرت (36,61%) بالنسبة للذكور في حين بلغت نسبة الإناث (25,88%)، لتنخفض بعدها في السنوات الأخيرة إلى (2,25%) بالنسبة للإناث و(1,67%)بالنسبة للذكور سنة 2020.

المطلب الرابع عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي و العمر

نستعرض من خلال هذا المطلب عدد المشاريع الممولة حسب مختلف الشرائح العمرية وحسب المؤهل العلمي المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية القاولاتية –قالمة- خلال الفترة الممتدة من بداية 2008 إلى نهاية 2020 .

1. حسب المستوى التعليمي

يمكن توضيح توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 1-1-2008 إلى غاية 31-12-2020 حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع في الجدول التالي:

الجدول رقم (23):توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي منذ بداية 2008 إلى غاية 31-12-2020.

المستوى	عدد المشاريع الممولة	النسب
الابتدائي	613	9,14
متوسط	2922	43,55
ثانوي	974	14,51
جامعي	660	9,83
التكوين المهني	1540	22,95
المجموع	**6709**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -قالمة- (أنظر للملحق رقم 05).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أصحاب شهادة التعليم المتوسط أكبر المشاريع الممولة ب 2922 مشروع ممول، بعدها أصحاب التكوين المهني ب1540 مشروع ممول، ثم أصحاب شهادة التعليم الثانوي ب 974 مشروع ممول أما نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب المستوى التعليمي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): نسبة تمويل المشاريع حسب المستوى التعليمي

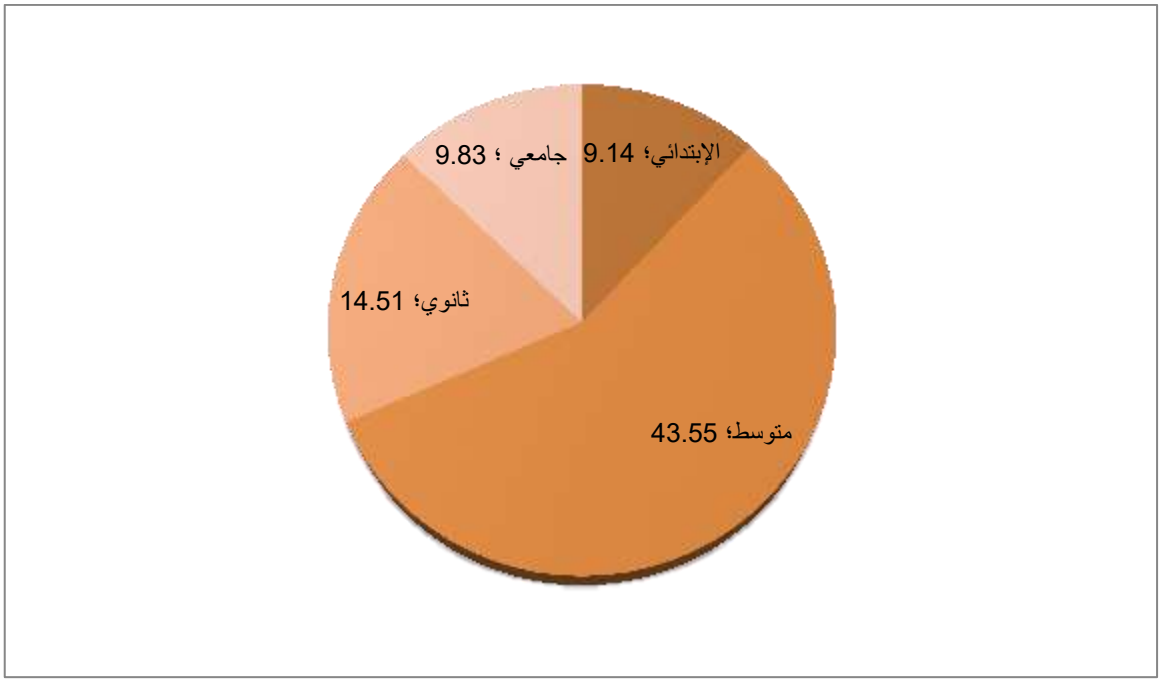

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (25).

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن نسبة الأكبر من طالبي خدمات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- ذوي مستوى متوسط بنسبة(43,55 %)، وبعدها خريجي التكوين المهني بنسبة (22,95 %)بينما ذوي المؤهل الجامعي نسبة التمويل لم تتجاوز(9,83%)وذلك لميل الطلبة الجامعيين التوجه للحصول على وظائف في القطاع العمومي أكثر من إنشائهم مشاريع خاصة .

كما تجدر الإشارة أيضا أن الوكالة تستهدف كل الفئات دون الاعتماد على المؤهل العلمي كمعيار أساسي في دعم ومرافقة مشاريع الاستثمار.

2. حسب العمر

نستعرض عدد المشاريع الممولة حسب مختلف الشرائح العمرية المستفيدة من دعم الوكالة خلال الفترة1-1-2008 إلى غاية 31-12-2020

الجدول رقم(24):المشاريع الممولة حسب العمر

العمر	المشاريع الممولة	الوظائف المتوقعة
من18 إلى 25	2031	4248
26 إلى 40	4565	9742
اكثر من 41	61	151
المجموع	6657	14141

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -قالمة-.(انظر للملحق رقم06)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حصيلة المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية توزعت بشكل أكبر في فئة التي تتراوح أعمارهم ما بين (26-40) سنة حيث قدرت ب 4656 مشروع ممول مع عدد مناصب شغل متوقعة 9742 منصب شغل، أما الفئة ما بين (18-25)سنة قدرت ب 2031 مشروع ممول وقدرت عدد الوظائف المتوقعة ب 4248، وفي الأخير فئة الأكثر من 41 سنة ب 61 مشروع ممول بقيمة 151 وضيفة متوقعة.

وتجدر الإشارة أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –قالمة- تهتم بكل الفئات العمرية ويوجد تفاوت بين هاته الفئات حيث نلاحظ أن الأكثرية أصحاب المشاريع الممولة تتراوح أعمارهم بين (26إلى 40) بتعداد 4556 مشروع ممول وذلك لتميز هاته الفئة باكتسابها مؤهلات متعلقة بمراكز التكوين المهني أو التي تسمح لها ببناء وتخطيط مستقبلها، وتليها فئة الشريحة العمرية من (18إلى 25)بتعداد 2031 مشروع ممول في حين تأتي فئة أكثر من 41 سنة في المرتبة الأخيرة بتعداد المشروع ومنه نستنج أن الوكالة تدعم فئة الشباب.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيين أهمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم عملها وذلك من خلال الدراسة الميدانية على مستوى وكالة قالمة وذلك بعرض أهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها والمتمثلة خاصة في صيغ التمويل بأشكالها، كما تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعطيات والتي تم تحليلها وتقديم نشاطات الوكالة لإبراز الدور الذي تلعبه في تصنيف العمل المقاولاتي والتخفيف من حدة البطالة من خلال خلق مناصب عمل وإدماج الفئة الراغبة في الحياة العملية، وتعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية والوطنية على حد سواء.

الخاتمة

يعتبر الدعم بمختلف أنواعه أساس نجاح الأفكار وتطويرها لتتجسد في شكل مؤسسة صغيرة أو متوسطة من شأنها إحداث تغيير وتقديم القيمة المضافة، وتشجيع النشاط المقاولاتي يتطلب بناء إستراتيجية متكاملة تشمل جميع المرافق والهياكل التي تدعم الأداء، وتقدم الخدمات التي يحتاجها أصحاب هذه المؤسسات، وهذا لا يتم إلا من خلال هيئات الدعم والمرافقة المختلفة التي تبنتها الحكومة الجزائرية.

كما ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية -قالمة بالمرافقة الجيدة لدى الهيئات والوكالات المحلية والوطنية، بإعتبار المؤسسات أهم الركائز الوطنية، فالمرافقة المقاولاتية هي البنية الأساسية للتطور المؤسسة، من خلال مجموعة من الأنشطة والعمليات والأشغال التي يقوم بها المقاول من أجل إستغلال الفرص المتاحة، ومواجهة التهديدات والأخطار والمعيقات، والعمل على السير الحسن. كما أن الوكالة الوطنية لولاية –قالمة- تقوم بمرافقة الأفراد منذ إيجاد الفكرة الإستثمارية إلى غاية تجسيد المشاريع على أرض الواقع.

ومن خلال الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-قالمة-، تبين أن هذه الوكالة الولائية تساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتقدم برامج وإمتيازات متنوعة لفائدة البطالين، وتلعب دورا فعالا في توفير مناصب العمل. ومنه المساهمة في التقلي من منحة البطالة.

إختبار صحة الفرضيات:

-**الفرضية الأولى:** يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة المرافقة المقاولاتية من خلال تقديم الخدمات المالية المتمثلة في التمويل، الإمتيازات الجبائية، حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-**الفرضية الثانية**: بذلت الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة العديد من الجهود من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالدول تعول عليها من أجل أن تكون بديلا إقتصاديا فخصصت لها غلاف مالي مبير ومنظومة من أجل دعم هذه المؤسسات وأنشأت العديد من الآليات والبرامج لدعم و تشجيع الشباب بإنشاء المؤسسات رغم كل هذا الدعم والتسهيلات إلا أنها لم تعكس النجاعة واقعيا، فالقيمة المضافة لهذه المؤسسات تعتبر متواضعة و هذا لا ينفي أنها كانت لديها مساهمة في رفع من الإقتصاد الوطني، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-**الفرضية الثالثة:** عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء العديد من الأجهزة الداعمة والممولة للمشاريع المقاولاتية، وذلك في سبيل تطويرها وترقيتها، وتتمثل هذه الأجهزة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، ويكمن دورها في مرافقة حاملي المشاريع وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

-**الفرضية الرابعة:** تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الداعم الرئيسي للمقاولاتية في الجزائر، ومن خلال قيامها بتقديم الإمتيازات المالية والجبائية ومرافقة المقاولين وتوجيههم في المجال الذي يتناسب مع مؤهلاتهم مما ساهم في الرفع من عجلة التنمية ومساعدة المقاولين في حل مشكلاتهم وتوفير البنية الملائمة لإنجاز عملهم، ومنه الفرضية الرابعة صحيحة.

-**الفرضية الخامسة:** تساهم برامج المرافقة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة، و قد بينت الدراسة أن ANAD منذ نشأتها عكفت على تمويل العديد من المشاريع في إطار

دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي قدمت تسهيلات كبيرة لأصحاب المشاريع من خلال تنوع أشكال التمويل أو من خلال المساعدات والإمتيازات الممنوحة والتي تخص جانب الإعفاءات الجبائية أو في جانب التكوين والتدريب والإعلام وما يجسد ذلك الإحصائيات حول حجم الإنجازات وعدد القروض الممنوحة وعدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في مختلف القطاعات وهو مايؤكد صحة الفرضية.

النتائج:

من خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج نذكر منها كالآتي:

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تمتلكه من مؤهلات تدعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير.
- ضرورة الترابط والتحكم في الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن خدمات المرافقة المقاولاتية التي تقدمها الوكالة لأصحاب المشاريع تبدأ منذ ظهور فكرة المشروع إلى غاية تجسيده على أرض الواقع، حيث يستفيد حامل المشروع من إرشادات وتوجيهات المرافق إضافة إلى الإعانات المالية والامتيازات الجبائية.
- تمويل الوكالة "الوطنية لدعم وتنمية المرافقة المقاولاتية للولاية قالمة "بإستخدام التمويل الثلاثي والثنائي.
- إقبال الرجال على المشاريع المقدمة من طرف الوكالة أكثر من النساء.
- استغراق وقت معتبر لإنشاء مؤسسة والذي يصل غالبا إلى سنة كاملة.
- مساهمة الوكالة الوطنية بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة.
- توجد العديد من الهيئات المختصة في المرافقة المقاولاتية ANJEM، ANADE ، CNAC، والتي يتمحور دورها في مرافقة حاملي المشاريع ومؤسساتهم.
- عدم القدرة على توجيه المشاريع نحو المشاريع المنتجة للثروة حيث يلاحظ تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل والخدمات على حساب القطاع الزراعي والصناعي.

التوصيات والإقتراحات:

من خلال ما تم التطرق له ضمن هاته الدراسة و بعد التعمق فيه، سنحاول تقديم مجموعة من التوصيات ستتمثل في:

- يجب على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإعادة الإقتراض للمشاريع المتعثرة من أجل المقاولين وتسويق منتجاتهم.
- الرقابة الصارمة على المستخدمين في حالة التلاعب وتشديد العقوبات على المخالفين.
- ضرورة توفير المرافقة للمشروعات الصغيرة وذلك لتشجيعها ودعمها وضمان نجاحها.
- إنشاء بنك معلومات شامل يتيح كل المعلومات الإقتصادية التي يحتاجها حاملي المشاريع.
- تقديم تحفيزات إضافية للمشاريع التي تحقق أربحا وتحلق مناصب شغل.

- زيادة الإستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية من أجل رفع القدرات الإنتاجية للولاية والمساهمة في إحداث التنمية المحلية المنشودة.
- العمل على ترسيخ ثقافة المرافقة والتكوين كرأسمال.
- ضرورة توفير بيئة قانونية سياسية لدعم اصحاب المشاريع الذين يعملون على تطوير مؤسساتهم الصغيرة أو المتوسطة في إطار ANAD.
- ضرورة تطوير وتنويع مختلف أجهزة وآليات المرافقة مع وتفعيل البحث العلمي في تطوير الفكر المقاولاتي.
- ضرورة توجيه الإستثمار بالقطاعات ذات الأهمية مثل السياحة والقطاعات الإنتاجية بدلا من التركيز على المشاريع الخدماتية ذات العائد السريع والتي تساهم بشكل كبير في تطوير وتنويع الإقتصاد الوطني.
- تشجيع المقاولة النسوية من خلال التحسيس بالفكر المقاولاتي لهاته الفئة.
- تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم إنشاء المؤسسات .
- ضرورة إدراج دورات تكوينية ترافق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم عبد الرحمان، الغيصة الشيخ، "**دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر**"، الطبعة الأولى، المركز الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية، والإقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.
2. أبو عجيلة عبد المقصود علاء مصطفى،"**التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2017.
3. أحمد مروة، برهم نسيم، "**الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**"، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010.
4. الشرقاوي، إسماعيل محمود، "**أسس دراسة المشروعات الصغيرة**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2017 .
5. الصوص سمير زهير، "**بعض التجارب الدول الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة**"، مكتب المحافظة قلقبية، فلسطين، 2010.
6. القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، "**المشاريع الرياية الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
7. النجار فريد، "**الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
8. جعلوك محمد علي ، " **أعمال المقاولات إدارة المشروعات و تنفيذ العقود** "، دار الراتب الجامعية
9. جواد نبيل، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
10. حبيب سليمان ميساء، العيادي سمير، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أثرها التنموي**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
11. حسن صلاح،"**التطورات والمتغيرات الإقتصادية الدولية – دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.
12. خباية عبد الله،"**المؤسسات الصغيرة ولتحقيق التنمية المستدامة** "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
13. خوني رابح، حساني رقية، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها**" ، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008.
14. رحموني أحمد، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجز ائري**"، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

15. سلطاني محمد رشدي، "**الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة** "، الطبعة الأولى، جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

16. سمحان حسين محمد، العساف أحمد عارف،"**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

17. طشطوش هايل عبد المولى، "**المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.

18. عباس علاء، السلامي محمد، "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**"،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.

19. .عبد السلام عبد الغفور، الحلبي رياض، شحادة حازم والجيوسي محمد، "**إدارة المشروعات الصغيرة** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

20. عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

21. عريقات سمير عبد الحميد، "**المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة**"، القاهرة، مصر، 2004.

22. علي عمر أيمن ، " **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن** "، الطباعة دار نشر الثقافة، 2006.

23. كساب عامر عبد الرحمان، "**جسور التنمية دار الكتاب للنشر والتوزيع**"، الطبعة الأولى، مصر، 2016.

24. لعطية ماجدة ،"**إدارة المشروعات الصغيرة** "،الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

25. هيكل محمد ، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

26. يوسف كافي مصطفى، "**بيئة تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

27. يوسف كافي مصطفى، "**إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة** "، الطبعة الأولى، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

28. كافي مصطفى، كافي يوسف، "**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**"، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية – الوراق للنشر والتوزيع، الجزائر-الأردن، 2020.

29. يشارات هيا جميل، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008..

30. يوسف عزت خيرت، "**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة –تصميم مشروعات التنمية - جدوى المشروع**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.

ثانيا: المذكرات

1. برجي شهرزاد، "**إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، قسم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
2. بعيط آمال، "**برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و آفاق**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
3. بوجمعة مهدية، "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر**"، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق العمليات المالية والمصرفية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. غوجيل محمد، "**تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، 2008.
5. غوجيل محمد، "**دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
6. مشري محمد الناصر ،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة لتنمية المستدامة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر، 2011.
7. ميساوي عبد القادر ،" **عوامل تطور ريادة الأعمال في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجلفة، 2020.

ثالثا: المجلات

1. بعوني ليلى ،"**المقاولاتية مدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي –تجارب دولية -**"، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية المالية ، العدد 2، المجلد 6، جامعة الجزائر 03، 2022.
2. بقة الشريف ،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والصعوبات** "، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة فرحات عباس سطيف.
3. بن سماعين حياة، "**دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 1، المجلد 3، جامعة بسكرة، 2013.

4. بهلولي سارة، "**مشاتل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة(2003-2016)**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، المجلد15، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.

5. بوجلطي عزالدين ،"**دورهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة في ترقية الاستثمار**"، مجلة إستراتيجيات التحقيقات الإقتصادية والمالية، العدد 2، المجلد2، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2020.

6. بودرة فاطمة، "**فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر**"، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد02، المركز الجامعي، الجزائر ، 2022

7. بوشارب ناصر، "**موساوي إلهام، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية –دراسة حالة ولاية سطيف**"، مجلة البحوث الإقتصادية، العدد 3، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

8. بوطورة فضيلة، الوافي علاء الدين و قرامطية زهية،" **أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد15،المجلد 8، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2021.

9. بوعلاق سعدية ، مدفوني هندة ، " **دور آليات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر-دراسة حالة أجهزة الدعم في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد9، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022.

10. تلي سيف الدين، كارس رابح و معطالله محمد، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودورها في تحقيق الاقتصاد**"، مجلة الإجهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد01، المجلد الحادي عشر، الجزائر، 2021.

11. جمعية خير الدين ، "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة-دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة**"، مجلةالعلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

12. خلخال منا، عماري رحمة جميلة، "**دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إستحداث مناصب شغل جديدة –دراسة حالة ولاية عين تيموشنت خلال الفترة (2005-2018)** "، مجلة اقتصاد المالية وإدارة الأعمال، العدد 2، المجلد 7، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2021.

13. دراوسي مسعود، بن مسعود آدم، **الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية-خلال الفترة(2011-2012)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد06، المجلد ، جامعة البليدة2، الجزائر ،2012.

14. زايدي فتيحة، "**دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين**"، مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية، العدد3، المجلد 10، ورقلة، الجزائر، 2022.

15. زروقي هشام، "**المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى خريجي الجامعات** "، مجلة بحوث الإقتصاد والمانجمنت، العدد 2، المجلد 2، جامعة الجزائر 3، 2021،

16. سعيدي نصيرة، قاسيمي محمد ميلود، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد01، المجلد الثالث، جامعة الوادي، جوان 2018.

17. شبايكي سعدان ، "**معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.

18. صلاح محمد، قرواط يونس وحنان زلاقي، "**دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة**"، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد1، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، الجزائر، 2019.

19. عبد الصمد سميرة، شوشان سهام، "**المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مشتلة المؤسسات ،محضنة باتنة نموذجا**"، مجلة النمو الإقتصادي وريادة الأعمال، العدد 02، المجلد03، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020.

20. عنتوري محمد الشريف، حولي محمد، "**اثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمته في تمويل و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد1، المجلد 5، جامعة عنابة، الجزائر، 2021.

21. غوجيل محمد، "**إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

22. غوفي عبد الحميد، غقال الياس، "**القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة لأفراد في الجزائر ANGEM**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، مخبر مالية، بنوك و إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

23. فرحاتي لويزة، "**هيئات المرافقة المقاولاتية و إستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد، 02، المجلد 6، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021.

24. لحواسنية ياسمين، سلسمة يساسية، "**التجربة الجزائرية في ترقية" ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الواقع والأفاق**-" ، مجلة المستقبل الإقتصادي، العدد 05، جامعة الجزائر، 2017.

25. ماليكة احميدة ، عيواج مختار ، "**التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على نموذج مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل**"، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الاعمال، العدد 2، المجلد4، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2021.

26. مختار يمينة، **"واقع المؤسسات الصغيرة بالجزائر "**، مجلة دراسات في علم إجتماع المنظمات، العدد02، المجلد العاشر، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة بالجزائر، الجزائر، 2022.

27. مرقوم كلثوم، فوقة فاطمة، "**دورالأجهزة الإلكترونية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر –حالة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة** " ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد 2، المجلد7، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.

28. معمري عبد الوهاب، مكي نبيلة و بلمير شفيقة، **"فعالية حاضنات الأعمال في خلق القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية "**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال "، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.

29. نعجي عبد الكريم، نشمة ياسين، " **مشاتل المؤسسات ودورها في مرافقة وترقية المؤسسات الناشئة-دراسة ميدانية لمشتلة المؤسسات عنابة"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد1، المجلد6، جامعة الطارف، الجزائر، 2022.

30. ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن، " **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.

رابعا. الملتقيات والمدخلات:

1. خذري توفيق، عماري علي ، " **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة باتنة "**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،الجزائر 2011.

2. مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، "**دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر"** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 19 ديسمبر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،الجزائر،2013 19 ديسمبر 2013.

3. زيتون كمال، جابر كريم، " **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر"** ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني المرسوم بعنوان آفاق التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية، يومي 15-16 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، الجزائر، 2011.

خامسا: الجرائد والمراسيم التنفيذية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ الأحد 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11جانفي 2017.

2. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ الأحد أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل الصادرة في 6 مارس 2011.

سابعا: المو اقع الإلكترونية:

1. http://www.moodle35.univ-tiaret.dz/enrol/index.php?id=3296 :
2. https://www.dim-msila.dz/?p=73
3. :https://www.promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles
4. https://www.aps.dz/ar/economie/97526-2020-12-08-18-27-10 .
5. .https://elearn.univ-oran2.dz/enrol/index.php?id=6456،
6. https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles
7. .https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles
8. https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles
9. https://almostathmir.dz
10. https://www.cnac.dz/
11. https://maison-entrepreneuriat.univ-setif.dz/fr/Docs/ANGEM-GEW-2017.pd

المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les revues:

1. . Himrane Mohammed. Larioui Abderrezak. Zine Radhia, "Les effets de l'accompagnement entrepreneurial sur l'apprentissage des entrepreneurs : cas de l'ANSEJ," Namaa revue d'économie et de commerce, N 2, 2019,

II. les rapports

1. Ministère de l'Industrie، D direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique de la PME, N 40 Edition mars 2022,

الملاحق

الملحق رقم 01

Financés par secteur d'activité année 2010

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
32	AGRICULTURE	77
20	ARTISANAT	39
59	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	176
32	INDUSTRIE	81
7	MAINTENANCE	13
12	PROFESSIONS LIBERALES	27
115	SERVICES	227
1	TRANSPORT DE MARCHANDISES	3
2	TRANSPORT DE VOYAGEURS	4
2	TRANSPORT FRIGORIFIQUE	5

Financés par secteur d'activité année 2011

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
62	AGRICULTURE	145
29	ARTISANAT	66
164	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	420
101	INDUSTRIE	217
11	MAINTENANCE	22
39	PROFESSIONS LIBERALES	86
390	SERVICES	766
371	TRANSPORT DE MARCHANDISES	691
17	TRANSPORT DE VOYAGEURS	30
27	TRANSPORT FRIGORIFIQUE	51

Financés par secteur d'activité année 2012

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
66	AGRICULTURE	164
25	ARTISANAT	50
128	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	312
109	INDUSTRIE	237
36	MAINTENANCE	72
44	PROFESSIONS LIBERALES	94
456	SERVICES	856
1265	TRANSPORT DE MARCHANDISES	2373
60	TRANSPORT DE VOYAGEURS	111
50	TRANSPORT FRIGORIFIQUE	96

Financés par secteur d'activité année 2013

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
6	TRANSPORT DE VOYAGEURS	11
22	MAINTENANCE	46
51	ARTISANAT	114
54	AGRICULTURE	139
112	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	275
10	TRANSPORT FRIGORIFIQUE	19
151	TRANSPORT DE MARCHANDISES	292
217	SERVICES	419
36	PROFESSIONS LIBERALES	79
107	INDUSTRIE	274

Financés par secteur d'activité année 2014

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
42	MAINTENANCE	89
2	PECHE	4
47	ARTISANAT	110
147	AGRICULTURE	369
125	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	285
215	SERVICES	475
39	PROFESSIONS LIBERALES	86
149	INDUSTRIE	378

Financés par secteur d'activité année 2015

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
73	AGRICULTURE	177
39	ARTISANAT	80
70	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	154
83	INDUSTRIE	176
25	MAINTENANCE	50
1	PECHE	2
23	PROFESSIONS LIBERALES	45
75	SERVICES	151

Financés par secteur d'activité année 2016

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
30	AGRICULTURE	70
21	ARTISANAT	48
24	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	60
40	INDUSTRIE	96
12	MAINTENANCE	27
11	PROFESSIONS LIBERALES	25
26	SERVICES	65

Financés par secteur d'activité année 2017

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
15	AGRICULTURE	36
20	ARTISANAT	42
5	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	12
18	INDUSTRIE	39
7	MAINTENANCE	14
3	PROFESSIONS LIBERALES	7
12	SERVICES	25

Financés par secteur d'activité année 2018

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
39	AGRICULTURE	92
31	ARTISANAT	74
18	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	48
6	INDUSTRIE	15
23	MAINTENANCE	56
13	PROFESSIONS LIBERALES	36
15	SERVICES	39

Financés par secteur d'activité année 2019

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
39	AGRICULTURE	104
11	ARTISANAT	26
28	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	73
6	INDUSTRIE	18
19	MAINTENANCE	48
14	PROFESSIONS LIBERALES	32
32	SERVICES	95

Financés par secteur d'activité année 2020

nombre_projet	secteur_activite	nombre_emploi
15	AGRICULTURE	34
16	ARTISANAT	38
24	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	65
7	INDUSTRIE	22
19	MAINTENANCE	46
6	PROFESSIONS LIBERALES	18
22	SERVICES	56

الملحق رقم 02

Dossiers financés par type de financement (du 01/01/2010 au 31/12/2020 par année)

année	auto-financement	nombre d'emplois	mixte	nombre d'emplois	triangulaire	nombre d'emplois
2010	NEANT		6	15	276	637
2011			18	40	1187	2444
2012			15	33	2209	4302
2013			9	21	756	1644
2014			8	23	757	1770
2015			2	5	386	828
2016			1	2	163	389
2017			0	0	80	175
2018			4	12	141	348
2019			1	2	148	394
2020			0	0	109	279

الملحق رقم 03

Dossiers financés par étape <création, extension> (du 01/01/2010 au 31/12/2020 par année)

année	financés étape création	emplois	financés étape extension	emplois
2010	269	622	13	30
2011	1197	2464	8	20
2012	2207	4293	17	42
2013	750	1628	15	37
2014	747	1749	18	44
2015	384	823	4	10
2016	156	367	8	24
2017	78	172	2	3
2018	137	339	8	21
2019	147	389	2	7
2020	101	242	8	37

الملحق رقم 04

Projets financés par sexe (du 01/01/2010 au 31/12/2020 par année)

année	Financé Féminin	financé Masculin
2010	31	251
2011	137	1074
2012	161	2080
2013	60	707
2014	85	681
2015	58	331
2016	26	138
2017	7	73
2018	14	131
2019	29	120
2020	14	95

الملحق رقم 05

Projets financés par niveau (01/01/2008 au 31/12/2020)

nombre_projet_financés	niveau
613	PRIMAIRE
660	UNIVERSITAIRE
947	SECONDAIRE
1540	FORMATION PROFESSIONNELLE
2922	MOYEN

الملحق رقم06

Financement par tranche d'age (du 01/01/2008 au 31/12/2020)

Age	nombre de projets financés	Emplois prevus
18==>25	2031	4248
26==>40	4565	9742
>41	61	151

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مدكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

- السيد (ة):.بوخروبة أمل ..... الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:.107207219.. والصادرة بتاريخ.2018/01/04

- السيد (ة):...يخلف يسرى .. الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:100050702.. والصادرة بتاريخ.:2016/03/15

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

و المكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مدكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص .اقتصاد وتسيير مؤسسة .....

عنوانها: .دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – قالمة -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:.2023/06/05 توقيع المعني (ين)

*طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

قالمة في: 2023/02/12

الرقم: 52 ك.ع.ا.ك.ع.ا .ت.ع.ت/ج.ق./2023

إلى السيِّد: مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – قالمة-

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، للطالبتين الآتي اسمائهما:

1- يخلف يسرى

2-بوخروبة امل

المستوى: الثانية ماستر، شعبة: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات، السنة الجامعية: 2023/2022

عنوان المذكرة:

دور هيئات الدعم والمرافق في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – قالمة -

عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

مدير الوكالة الولائية
بونيار محمد

رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بمهام رئيس القسم و البحث العلمي
الدكتور: براهمية نبيل

الملخص

تعد المرافقة المقاولاتية أحد أقطاب الإقتصاد وتطوره، حيث قامت الدولة بتوفير العديد من آليات الدعم المالي والمعنوي والتي تحفز أصحاب المشاريع لنجاح مؤسساتهم، ولتسليط الضوء على الدور الذي تملكه المرافقة المقاولاتية وإيضاح أهميتها في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإمتيازات والتحفيزات الممنوحة قمنا بتحليل العديد من البيانات الواردة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية قالمة، حيث توصلت الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ساهمت بشكل إيجابي في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولعبت دورا فعالا في التخفيف من حدة البطالة وتوفير مناصب عمل للبطالين ومنه المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم والمرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Résumé :

L'accompagnement entrepreneurial est l'un des pôles de l'économie et de son développement, car l'État a fourni de nombreux mécanismes de soutien financier et moral qui motivent les entrepreneurs pour la réussite de leurs entreprises, et pour mettre en évidence le rôle que l'accompagnement entrepreneurial a et clarifier son importance dans le soutien et le financement des petites et moyennes entreprises à travers les privilèges et incitations accordés, nous avons analysé de nombreuses données reçues de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat de l'État de Guelma, où l'étude a conclu que l'Agence nationale d'appui et de développement de L'esprit d'entreprise contribuait positivement au soutien et au développement des petites et moyennes entreprises et jouait un rôle efficace dans la réduction du chômage et la création d'emplois pour les chômeurs, notamment en contribuant à la réalisation du développement économique.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, organismes de soutien et d'accompagnement, l'Agence nationale de soutien et de développement de l'entrepreneuriat.